مستوطنون بالزي العسكري

عنف المدنيين الإسرائيليين بالزي العسكري ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية

يش دين
בצלם
YESH DIN

كانون الأول/ ديسمبر 2025

مستوطنون بالزي العسكري

عنف المدنيين الإسرائيليين بالزي العسكري ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية

ييش دين

كانون الأول/ ديسمبر 2025

بحث وتأليف: يونتان كانونيتش

تحرير: دان أوين، شيرا ليفنيه، زيف شتاهل

إستشارة قانونية: المحامي ميخائيل سفارد، المحامية روني بيلي

تنقيح بالعبرية: نوعا كوهين

ترجمة إلى العربية: شاهين نصّار

تصميم جرافيكي: ستوديو يهودا دري

متطوعو ييش دين: د. يهوديت إلكانا، مايا بيلي، درورا بيت أور، أوسنات بن شاحر، حنة بيرج، حنة جوتليب، روني جلبوع، تامي غروس، راحيل جيرشوني، دينا هيخط، إيلا فايس، يورام زئيفي، راحيلا حيوت، سارة طوليدانو، دينا إفراموف، دنيئيل كوهين، بنتسي لأور، سارة مارليس، أرييه مجال، إيدي ساعر، داليا عاميت، نيفا عنبار، نافا بولاك، نعمة باتنكين، أمير باينسكي، تاليا بيكر بريبو، روتي كيدار، عيدنا كالدور، د. يوئيل كلماس، ليدور روزمان، عيديت شليزنجر، إيلانا ماكي شابيرا، د. تسفيا شابيرا، ريبي شيرمان.

الفريق المهني: يوديت أفيدور، دان أوين، ياهاف إيرز، المحامي شلومي زخاريا، ريما حواش، دينيا كوهين، نوعا كوهين، شيرا ليفنيه، المحامي ميخائيل سفارد، فراس علمي، عوديد بابوريش، المحامية روني بالي، المحامي ليؤور تسور، منير قدوس، تماري كادمان، المحامية فاديا القواسمي، يونتان كانونيتش، المحامية جمانة شداد، زيف شتاهل.

نشاط ييش دين في عام 2025 تلقى الدعم من:

ACPP, AECID (Spanish Development Corporation), CAFOD – The Catholic Agency for Overseas Development, The European Union, The Foundation for Middle East Peace (FMEP), Irish Aid, Majalat, Misereor (German Catholic Bishops' Organisation), The Netherlands, The New Israel Fund (NIF), The Norwegian Refugee Council (NRC), Pro Victimis, The Rockefeller Brothers Fund (RBF), The Royal Norwegian Embassy, The Sigrid Rausing Trust, and the United Nations Development Programme (UNDP).

صورة الغلاف: أحد أفراد فريق التدخل السريع التابع لمستوطنة ريفافا يطلق النار في الهواء فوق قاطفي الزيتون الفلسطينيين والاسرائيليين، قراوة بني حسّان، 4.11.2025 (أنظر ص 20-21). تصوير: Eyal Warshavsky.

منظمة ييش دين هي منظمة تتلقى تمويلها بالأساس من كيانات دولية أجنبية. تتوفر قائمة مفصلة بالمتبرعين لنا على موقع مسجل الجمعيات والمؤسسات غير الربحية وعلى موقعنا الإلكتروني. تعتز ييش دين بأنها تتلقى التمويل من دول تعتقد مثلنا أن الاحتلال ليس شأنًا إسرائيليًا داخليًا وتتبرع لأجل النهوض بحقوق الإنسان.

توطئة 5

مبدأ التمييز 6

وحدات الحامية الإقليمية 8

مركّزو الأمن المحلي العسكريون وقوات التدخل السريع 14

قوات التدخل السريع 19

تضارب المصالح المتأصل 22

مستوطنون بالزي العسكري 26

سياسة عدم الإنفاذ 32

تلخيص 38

توطئة

في السنوات الأخيرة، وخاصة منذ بدء حرب غزة في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، إرتكب مستوطنون إسرائيليون بالزي العسكري العديد من أعمال العنف ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية. وشملت هذه الأحداث، من بين أمور أخرى، إطلاق نار، هجمات عنيفة، غزو أراضي والتعدي على الممتلكات، السرقة، وإتلاف الممتلكات.

تُطلق تسمية "مستوطنون بالزي العسكري" عمومًا على ظاهرة واسعة النطاق تجري في الضفة الغربية، حيث يتم تشويش التمييز الأساسي والجوهري بين مواطن مدني وأحد أفراد قوات الأمن، أي بين فرد يخضع لسيادة القانون وآخر مُخوّل باستخدام القوة في إطار إنفاذ القانون.

إن طمس المعالم التي تُميّز المدني عن العسكري في اسرائيل مُتجذّر هيكليًا في العلاقة المعضلية بين الجيش ومواطني الدولة. ومع ذلك، في الضفة الغربية، القائم فيها نظام هيمنة وقمع مجموعة قومية على أخرى، يجري طمس المعالم عمدًا مما يخلق واقعًا كارثيًا للسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

أحد المصادر الرئيسية لظاهرة المستوطنين بالزي العسكري هو النهج الأمني الإسرائيلي المعروف باسم "الحامية الإقليمية". في إطار هذا التصوّر تتمركز في الضفة الغربية كتائب الاحتياط التي تُسمى وحدات الحامية الاقليمية والتي تتشكّل بالأساس من مستوطنين. إلى جانبها، ينشط داخل المستوطنات مركزّو الأمن المحليون وقوات التدخل السريع التي تتلقى التمويل والتدريب والمعدات والأسلحة من وزارة الأمن والجيش.

مع بدء الحرب في غزة تم تجنيد الآلاف من المستوطنين للخدمة الاحتياطية في وحدات الحامية الإقليمية وقوات التدخل السريع التابعة للمستوطنات في الضفة الغربية. تم توزيع نحو 8000 قطعة سلاح على المدنيين الإسرائيليين الذين يعيشون في الضفة الغربية، حتى أولئك الذين لم يتم تجنيدهم، ولا يزال الكثير منها في أيدي المستوطنين حتى يومنا هذا.[1]

أدى تجنيد وتسليح عموم المستوطنين ليكونوا ذراع الجيش الطولى، إلى استخدام الزي العسكري لتنفيذ أعمال إجرامية عمدًا ضد الفلسطينيين. يستعرض هذا التقرير ويقدم تحليلًا لنهج استغلال المدنيين الاسرائيليين للقوة والصلاحيات المُرتبطة بالزي العسكري والأسلحة لارتكاب جرائم وإيذاء الفلسطينيين. لا يزعم التقرير معاينة مُجمل التصوّر الأمني الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، الذي يعتمد بشكل كبير على المستوطنين، أو ضرورته، بل يشير إلى العواقب الخطيرة المترتبة على هذا النهج وانعدام الآليات للإشراف عليه، كما يُحذر من الضرر الشديد الذي تُلحقه بحقوق الإنسان للفلسطينيين في الضفة الغربية.

يستعرض الفصلان الأولان من التقرير كيف يوّظف المستوطنون المشاركون بوحدات الحامية الاقليمية أو قوات التدخل السريع، الزي العسكري والسلاح الذي حصلوا عليه من الدولة أثناء انحرافهم عن صلاحياتهم أو خروجهم

1 إليشاع بن كيمون وعناب حلبي، "اعتقالات، توزيع أسلحة، والحرب على قطاف الزيتون في يهودا والسامرة"، **ynet**، 6.11.2023؛ موقع الجيش، "نشاط قوات الجيش الإسرائيلي تحت القيادة المركزية منذ بداية السنة. الأرقام"، 19.12.2024.

عن نطاق الوظيفة المُحددة لهم. يصف الفصل الثالث أيضًا توّسع الظاهرة لتشمل المستوطنين الذين لا يؤدون الخدمة العسكرية، والذين يستخدمون الزي العسكري للاعتداء على الفلسطينيين في الضفة الغربية وايذائهم. بواسطة التقسيم إلى فصول يمكننا استعراض مُختلف طبقات وروافد هذه الظاهرة، لكنه لا يعكس بالضرورة الواقع على الأرض، حيث لا يوجد فصل واضح: بإمكان المستوطنين أن ينتموا في الآن ذاته لوحدات الحامية الاقليمية وكذلك قوات التدخل السريع، وحتى التصرف بشكل مستقل مرتدين الزي العسكري خلال عمل لا يصب في إطار أي نشاط عسكري.

الأحداث التي يتناولها التقرير ليست سوى عيّنة صغيرة من ظاهرة متعددة الوجوه، والتي تكشف عن الطريقة التي يعتدي بها المستوطنون بالزي العسكري على الفلسطينيين ويؤذونهم: جندي في إجازة يقرر ارتداء الزي العسكري واستخدام السلاح؛ مُركّز الأمن المحلي للمستوطنة يعمل خارج نطاق منطقته؛ جنود الحامية الاقليمية الذين يتصرفون من غير سلطة؛ أو مستوطنين ينتحلون صفة الجنود. عمليًا، من الصعب وحتى المستحيل التمييز بين جندي حامية اقليمية، عضو في قوات التدخل السريع، أو مستوطن قرر بشكل مستقل أن يرتدي الزي العسكري، كما لا يمكن التمييز إذا ما كان هذا جنديًا احتياطيًا نشطًا أو مدنيًا يرتدي الزي العسكري وقرر أن يفعل ما يشاء. علاوة على ذلك، بالنسبة لضحايا الجريمة الفلسطينيين، مفهوم أن المُعتدي عليهم الذي يرتدي زيًا عسكريًا إسرائيليًا يمثّل القانون في الأراضي المحتلة.

من جانبها، تُوّفر السلطات الإسرائيلية الدعم لعنف يقترفه مستوطنون بزي عسكري ضد الفلسطينيين، ليس فقط من خلال توزيع زي عسكري وسلاح عليهم فحسب، بل أيضًا من خلال عدم إنفاذ القانون على الجناة. عندما تُقدم شكاوى ضد المعتدين، في غالب الأحيان، تحاول سلطات إنفاذ القانون التهرب من مسؤوليتها بالتحقيق في الحادث: تدعي النيابة العسكرية أن العنف لا يُرتكب في إطار نشاط عسكري، وبالتالي لا تقع الحادثة تحت مسؤوليتها، بينما تغلق الشرطة ملفات التحقيق أو تزعم أن الأفعال ارتكبها أشخاص بزي عسكري، وعليه لا تملك صلاحية التحقيق فيها.

يُثبت "مستوطنون بالزي العسكري" أن إسرائيل، تسمح بطمس المعالم التي تميّز بين المستوطنين والقوات العسكرية عمدًا باتساق وتنتهجه كسياسة، كما تشجع أعمال العنف من مليشيات مدنية تعمل من أجل مصالح الاستيطان ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية. تتعارض هذه المُمارسات الإسرائيلية مع التزامات الدولة بموجب القانون الدولي كقوة مُحتلة في الضفة الغربية وتنتهك حقوق الإنسان للفلسطينيين في الضفة الغربية بشكل صارخ.

مبدأ التمييز

تم تصميم الزي العسكري للتمييز، وللتوضيح بأن من يرتديه ينتمي إلى القوات المقاتلة التابعة لبلد معيّن. تهب المكانة القانونية للمقاتل الحق في المشاركة بالأعمال القتالية، شريطة، في جملة أمور، أن يحمل المقاتل علامة دائمة أو شارة تُميّزه قابلة للتدقيق عن بُعد؛ أي علامة تُميّزه عن السكان المدنيين؛ وعادة ما يُقصد بذلك،

الزي العسكري.[2] يُشير انعدام الزي العسكري إلى أن الشخص ليس مقاتلًا، بل مدنيًا، وبالتالي ليس مخوّلًا بتنفيذ عمليات عسكرية.

تستخدم الجماعات المسلحة المُنظمة من غير الجنود، أي الميليشيات المدنية، أحيانًا زيًا ذات طابع عسكري، من بين جملة أمور، للتمييز، والتشخيص، الطاعة، الأخوّة، واستعراض القوة. تقوم الميليشيات في بعض الأحيان بتقليد القوات المسلحة الرسمية وترتدي الزي العسكري لاكتساب السلطة والشرعية.[3]

في القانون الدولي، يعد "مبدأ التمييز" أحد المبادئ الأساسية للقانون الإنساني وهو مُرسّخ في البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف. ينسب تفسير مبدأ التمييز إليه جانبين رئيسيين: أولًا، في حالة قتالية يتوجب على الأطراف التمييز بين المدنيين والأهداف المدنية، والجنود والأهداف العسكرية، وتجنب الهجوم المباشر على الأهداف المدنية؛ ثانيًا، على الأطراف المتنازعة تفادي الأفعال التي من شأنها أن تطمس المعالم التي تميّز بين المدنيين والمقاتلين.[4]

يحظر القانون الإسرائيلي والقانون العسكري أيضًا ارتداء الزي العسكري أو زي الشرطة أو أجزاء من الزي الرسمي لأي شخص غير مصرح له بذلك.[5] وبالتالي، فإن ارتداء زي عسكري خارج إطار عسكري مُعترف به ورسمي، كما يرد في التقرير الحالي، يهدف إلى تقديم صورة خاطئة عن نشاط عسكري وينصّب في إطار العمل الاجرامي.

مُسلحون إسرائيليون – مستوطن يرتدي الزي العسكري، ومستوطن في لباس مدني وجنود – على أراضي بلدة بيت أولى في الضفة الغربية، تشرين الثاني/ نوفمبر 2025. تصوير: Mosab Shawer/Activestills

2 **اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب** (1949)، المادة 4 ؛ **المُلحق الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف** (1977)، المادة 50.

3 **International Review of the Red Cross**, "Military uniforms and the law of war", Toni Pfanner Vol. 86 No. 853 March 2004.

4 **المُلحق الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف** (1977)، المادة 48، 51(2)، 52(2)؛ علما - جمعية النهوض بالقانون الإنساني الدولي، "مبدأ التمييز".

5 **قانون العقوبات**، 1977، المادة 217 ؛ **قانون القضاء العسكري**، 1955، المادة 518 ب.

وحدات الحامية الإقليمية

في السنوات الأولى لقيام دولة إسرائيل، كان من المفترض أن ينضم سكان المستوطنات المحاذية لحدود الدولة لقوات الجيش ويعاونوها في التصدي لغزو قوات العدو. بعد احتلال الضفة الغربية، قام الجيش بنسخ المفهوم الأمني المعروف باسم "الحامية الإقليمية" إلى الأراضي المحتلة أيضًا.

إلى جانب الجنود النظاميين والاحتياط للجيش الإسرائيلي المتمركزين بشكل دائم في الضفة الغربية في إطار نظام الاحتلال، هناك أيضًا كتائب احتياطية في هذه المنطقة تسمى وحدات الحامية الإقليمية. تتكون هذه الوحدات العسكرية بالأساس من مستوطنين تم تجنيدهم للخدمة الاحتياطية، فيحصلون على زي عسكري ومعدات وسلاح عسكري ويُفترض بهم أن "يوفروا الحماية في الطوارئ – بدءًا من نشاطهم داخل المستوطنة، إلى القيام بدوريات في المنطقة الأمنية الخارجية للمستوطنة وحتى الكمائن".[6] تم تخصيص فصيلة من الحامية الاقليمية لكل مستوطنة في الضفة الغربية، على أن يكون معظم مؤدي الخدمة فيها من سكان المستوطنة نفسها. كل من يخدم في وحدات الحامية الإقليمية مُلزم بارتداء الزي العسكري أثناء النشاط العسكري لكنه غير مُخوّل بارتدائه خارج الإطار العسكري.

كسائر الجنود في الأراضي المحتلة، يسري على الجنود في وحدات الحامية الإقليمية أيضًا واجب الامتثال للقانون الإنساني الدولي، الذي ينص على أنه يجب عليهم ضمان النظام وسير الحياة العامة في الأراضي المحتلة، وحماية السكان الفلسطينيين المحليين والحفاظ على حقوقهم. لا يجوز للجنود ممارسة صلاحياتهم إلا لمصلحة الأراضي المحتلة وللأمن، مع الأخذ بالاعتبارات المواتية فقط– مصلحة السكان المحميين من جهة والمصلحة الأمنية من جهة أخرى.[7]

في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، تم توجيه وإحالة العديد من القوات العسكرية النظامية من الضفة الغربية إلى قطاع غزة وجنّدت كتائب الحامية الإقليمية آلاف المستوطنين الإضافيين إلى صفوفها في إجراء سريع. في الأشهر الأولى من الحرب، زادت وحدات الحامية الإقليمية تعدادها بما يوازي ستة أضعاف، وبلغ عددها نحو 7,000 مستوطن مسلح. أدى التغيير في تكوين الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية إلى أن يبادر جنود الحامية الإقليمية إلى تنفيذ مهام، وقاموا بتفعيل دوريات، ونصبوا حواجز، و"أنشطة هجومية في قلب القرى في المنطقة".[8]

6 موقع الجيش، "تم اختيار كتيبة الحامية الإقليمية التابعة للواء السامرة كالكتيبة المُتميزة في يهودا والسامرة"، 22.09.2020 ؛ إلعاد هومينر، "في يهودا والسامرة تجري الاستعدادات لسيناريو متطرف: نتدرب على ذلك طوال الوقت"، **كيباه**، 24.12.2023.

7 **الأحكام المصاحبة لاتفاقية لاهاي بشأن قوانين الحرب البرية** (1907)، القانون 43؛ محكمة العدل العليا 82/393، **جمعية إسكان المعلمون التعاونية المحدودة المسؤولية ضد قائد القوات العسكرية في الضفة الغربية وآخرون**، قرار الحُكم، 28.12.1983؛ جدير بالذكر أيضًا أن جميع المستوطنات والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية تناقض القانون الدولي (**اتفاقية جنيف الرابعة** [1949]، المادة 49).

8 هاجر شيزاف، "قام جيش الدفاع الإسرائيلي بتجنيد وتسليح الآلاف من المستوطنين في كتائب للدفاع عن المستوطنات. تتراكم شهادات عن انتهاجهم العنف"، **هآرتس**، 5.1.2024؛ شيلو فريد، "سيتم الاعتراف بمقاتلي الحاميات الإقليمية كوحدات قتالية وسيحصلون على مزايا جنود الاحتياط"، **ماكور ريشون**، 9.1.2024؛ عوز يسرائيل شفارتس، "نائب قائد كتيبة الحامية الإقليمية يهودا: منطقة الخليل لا تهدأ أبدًا"، **سروجيم**، 2.5.2024؛ نويا بن جيجي، "مقاتلو الحامية الإقليمية في فرقة يهودا والسامرة يخرجون لإجازة انتعاش أولى"، **موقع الجيش**، 8.5.2024؛ هاجر شيزاف، "أغلق جيش الدفاع الإسرائيلي محورًا رئيسيًا للفلسطينيين في وسط الضفة الغربية، بينما يتحرك فيه الإسرائيليون بحرية"، **هآرتس**، 21.8.2025.

المستوطنون الذين يخدمون كجنود الحامية الإقليمية هم جنود احتياط بكامل معنى الكلمة، وتتم أنشطة هذه الوحدات في إطار عسكري رسمي ويجب أن تكون مُنتظمة في إطار القانون العسكري. ومع ذلك، فإن التعبئة السريعة والحشد الشعبي وسّعا من نطاق الظواهر الاستثنائية والمشاكل التي كانت موجودة بالفعل في هذه الوحدات بالماضي إلى حدٍ كبير، وأفضت في عديد من الأحيان لانتهاك القانون والمس بالفلسطينيين سكان الضفة الغربية.

تمركز الجنود - المستوطنون بوحدات الحامية الإقليمية في المناطق القريبة من المستوطنات والبؤر الاستيطانية التي يعيشون فيها يخلق تضارب مصالح متأصل وبنيوي. يسعى المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية إلى التوّسع والازدهار، من بين أمور أخرى، من خلال الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية. وبالتالي، فإن المصالح التي تقود عمل قوة عسكرية تتألف بالكامل من المستوطنين تتعارض مع واجب الجيش في حماية حقوق السكان الفلسطينيين.

جدير بالذكر أن الوضع الروتين حينما يؤتمن جنود "عاديون" على الحفاظ على النظام وسير الحياة العامة في الضفة الغربية، فإنهم عادة ما يفعلون ذلك بطريقة متحيزة – لصالح المستوطنين الإسرائيليين وضد الفلسطينيين. تخويل سكان المستوطنات بإنفاذ القانون فعليًا في الموقع الذي يتواجدون فيه بصراع وخلاف دائم مع السكان المحليين الفلسطينيين، يخلق لديهم مصلحة شخصية واضحة كمستوطن - جندي وتُنبئ بسير الأحداث المتوقع.

في مقابلة مع البرنامج التلفزيوني "زمان إيميت" (وقت الحقيقة) على قناة كان 11، شرح ضابط برتبة مُقدم يخدم في القيادة الوُسطى تورط مستوطنين من وحدات الحامية الإقليمية في إنشاء بؤر استيطانية زراعية غير شرعية:

> يُخصص الجيش لهذا الأمر جنود الحامية الإقليمية، إنهم جنود يعيشون في الغالب بالمزارع نفسها، أو في المستوطنات المجاورة، وهم جنود احتياط. [...] تحتوي كل مزرعة على أربعة أو خمسة منهم على الأقل. [...] **ولا يتعلق الأمر فقط بحماية المزارع نفسها، فالاحتكاك الذي تحدثه في المنطقة غالبًا ما يؤدي إلى فقدان السيطرة.** [...] يتعامل الجيش عن سبق المعرفة مع حدث غير شرعي وليس أحد وظائفه.[9]

لا يقتصر الأمر على كون جزء كبير من جنود كتائب الحامية الإقليمية غير ماهرين أو مُدربين على النشاط العملياتي في بيئة مدنية فلسطينية وفي صفوف السكان الفلسطينيين، بل إنه تم تجنيد مستوطنين ذوي ماضٍ إجرامي وتاريخ من الاعتداءات والعنف ضد الفلسطينيين لهذه الوحدات. وعليه، فإن توافر الزي العسكري والأسلحة قد فتح أمام عدد كبير من المستوطنين، بعضهم ذي أسبقية في الجريمة على خلفية أيديولوجية، إمكانية التحرّك والتصرّف بشكل غير قانوني وبمعدات وأدوات عسكرية ضد الفلسطينيين، سواء أثناء النشاط العسكري وتجاوز صلاحيات أو حينما لا يكونون في إطار الخدمة رسميًا.

9 زمان إيميت (وقت الحقيقة)، "أصحاب البيت"، الموسم 9، الحلقة 10، **كان**، 8.12.2025 (تم إضافة التشديد).

"تنقلّوا بين المنازل ودمرّوا كل شيء"

في كانون الأول/ ديسمبر 2023، شارك جنود الحامية الإقليمية في مداهمة قرية "خلة الضبع" جنوب جبل الخليل، إلى جانب جنود احتياط من وحدات أخرى. قال ج. وهو أحد سكان القرية، لييش دين إن الجنود جاءوا في البداية "وتصرفوا بشكل جيد، أجروا تفتيشًا ورحلوا. لكن، حينها جاء المستوطنون. كانوا ملثمين لكنني تعرفت على أحدهم، وهو رجل عنيف ذي صيت يسبقه، ومعروف في المنطقة". شتم المستوطنون - الجنود أهل الدار وهددوهم بالسلاح وأجروا تفتيشًا عنيفًا فيه "قلبوا كل شيء رأسًا على عقب وكسروا المصابيح، حطّموا الألواح الشمسية وخربوا أنبوب المياه. [...] انتقلوا من منزل إلى آخر ودمّروا كل شيء. قاموا بتجميع كل السكان في مبنى واحد. اقتادوا ابن عمي إلى الحمام وانهالوا عليه بالضرب هناك". بعد مغادرة الغزاة، اكتشف السكان أن المستوطنين أتلفوا أنبوب المياه الرئيسي الذي يمد القرية بالمياه، سرقوا مولدًا كهربائيًا، عدة عمل، وأموالًا وذهبًا بقيمة عشرات الآلاف من الشواقل.[10]

خلة الضبع بعد غزو مستوطنين - جنود للقرية، كانون الأول/ ديسمبر 2023 (الصورة بلُطف سكان القرية)

صعّب الطمس المُتعمّد للمعالم المُميّزة الظاهرة والوظيفية بين الجنود والمدنيين مهمة التعرّف على المُعتدين. أبلغ العديد من الفلسطينيين ييش دين أنهم تنبهوا لوجود تغيير في ملابس وسلوك أصحاب الزي العسكري، لكنهم بطبيعة الحال لم يتمكنوا من الإشارة إلى انتمائهم إلى وحدة ما عن سواها. ومع ذلك، نستطيع أن نفهم من رد الجيش على بعض الحوادث، وجود ظاهرة واسعة الانتشار من مستوطنين تم تجنيدهم لوحدات الحامية

10 ج. في حديثه لييش دين، كانون الأول/ ديسمبر 2023؛ هاجر شيزاف، "جنّد الجيش الإسرائيلي آلاف المستوطنين لكتائب حماية المستوطنات وسلّحهم. تتراكم الشهادات عن العنف الذي ينتهجونه"، **هآرتس**، 5.1.2024.

الإقليمية والذين اعتدوا بشكل إجرامي على الفلسطينيين، سواء في إطار مهمة عسكرية رسمية أو من خلال تحركهم على انفراد وبدون سلطة أو صلاحية، بل برعاية الزي الرسمي والسلاح المُقدم لهم.

على سبيل المثال، في كانون الأول/ ديسمبر 2023، دخل مستوطن من وحدة الحامية الإقليمية بزي عسكريّ إلى مجتمع رعويّ فلسطيني بالقرب من البؤرة الاستيطانية التي يعيش فيها في غور الأردن، زاعمًا سرقة خراف وأغنام منه. أطلق الجندي - المستوطن النار بسلاحه العسكري، بل ودخل منازل سكان التجمع.[11] في آب/ أغسطس 2024، أطلق جنود من وحدة حامية إقليمية في محيط مستوطنة إفرات النار على خليل سالم حلاوي (40 عامًا) من القدس الشرقية، وأردوه قتيلًا، كما وأصابوا ثلاثة آخرين بجروح متوسطة. وقال رئيس مجلس محلي وادي رحال لصحيفة "هآرتس" إن "الحدث بدأ عندما دخل المستوطنون – الذين لم يكونوا يرتدون الزي العسكري الإسرائيلي – القرية واعتدوا على السيارات والمنازل"، وأنه في وقت لاحق "فتحوا النار بشكل عشوائي". وأكد مصدر في جهاز الأمن لصحيفة "هآرتس" أن "وجود جنود الحامية الإقليمية في المنطقة مخالف للأحكام والتعليمات، كونهم كانوا خارج قاطعهم، ودون أن يأمرهم المستوى القيادي بالوصول إلى مكان الحادث".[12]

بعد ظهر يوم 25 كانون الأول/ ديسمبر 2025، دخل جندي احتياط بالخدمة إلى قرية دير جرير وباشر بإطلاق النار. أصيب اثنان من السكان الفلسطينيين بإطلاق النار. بعد ساعة، تم توثيق نفس الجندي راكبًا دباب (تركتورون) وهو يدهس عمدًا فلسطينيًا كان يصلي على جانب الطريق. وجاء في رد الجيش أن "يدور الحديث عن جندي احتياط، قام بإطلاق النار وهو بلباس مدني، في خرق خطير لصلاحياته".[13] سلب الجيش سلاح الجندي منه وتم إيقاف خدمته ولكن لم يتم اعتقال الجندي.[14] إدعى الجيش أن "الحادث أحيل لمُعالجة الشرطة الإسرائيلية"، من ناحية أخرى، ادعت الشرطة أنه "جندي جيش الدفاع الإسرائيلي أثناء الخدمة – إنها مسؤولية الشرطة العسكرية المُحققة".[15] وفقط بمرور ساعات طوال من الحادث، ألقت الشرطة القبض على الجندي - المستوطن لاستجوابه وفي صباح اليوم التالي تم إطلاق سراحه ووضعه قيد الإقامة الجبرية (الحبس المنزلي) لخمسة أيام.[16]

مكث الجنود والمستوطنون في القرية لأكثر من أربع ساعات

في آذار/ مارس 2025، داهمت قوة عسكرية ضمت جنودًا في الخدمة النظامية إلى جانب جنود الحامية الإقليمية قرية جنبة في جنوب تلال الخليل. كما انضم إلى القوات المُداهمة مستوطنون إسرائيليون بلباس مدنيّ. أمضى الجنود والمستوطنون أكثر من أربع ساعات في القرية – داهموا المنازل، أتلفوا المواد الغذائية والمعدات، وقاموا بترويع السكان. ع. أحد سكان جنبة البالغ من العمر 63 عامًا، قال لييش دين إنه "في الساعة 8:30 صباحًا ذهبت إلى الحمام الخارجي. فجأة، صادفت ثلاثة مستوطنين

11 هاجر شيزاف، "مستوطن يخدم في الاحتياط أطلق النار على فلسطينيين زاعمًا أنهم سرقوا أغنامه"، **هآرتس**، 1.12.2023.

12 هاجر شيزاف وجاكي خوري، "قُتل أحد سكان القدس الشرقية بالرصاص بالقرب من بيت لحم؛ جيش الدفاع الإسرائيلي يرجّح تورّط جنود احتياط من المنطقة"، **هآرتس**، 27.8.2024.

13 idfonline@، جيش الدفاع الاسرائيلي، **X**، 25.12.2025 (الساعة 18:50).

14 متان جولان، "تم توثيق جندي احتياط مسلح يدهس بدباب (تركتورون) فلسطينيًا يصلي على جنب الطريق في قرية وسط الضفة"، **هآرتس**، 25.12.2025.

15 Doron_Kadosh@، دورون كادورس المراسل العسكري لإذاعة الجيش الاسرائيلي، **X**، 25.12.2025 (الساعة 19:31).

16 حاييم جولديتش، "أطلق سراح جندي الاحتياط المشتبه في دهسه مصليًا فلسطينيًا للحبس المنزلي"، **كان**، 26.12.2025.

ملثمين يحملون الهراوات (العصي) والقضبان الحديدية وعبوات غاز الفلفل. هاجمني أقرب مستوطن وضربني على رأسي بعتلة (قضيب حديدي). سقطت على الأرض وفقدت الوعي".

ع. بعد جراحة لتجبير الكسر بالجمجمة الذي تسبب فيه الإسرائيليون في جبنة (الصورة بلُطف العائلة)

وأضاف ك. ابن ع.: "رأيت ثلاثة مستوطنين يعتدون على والدي. أربعة مستوطنين آخرين، جميعهم ملثمون، تقدموا نحوي واعتدوا عليّ بقضبان حديدية. رأيت أن أحد المستوطنين كان يمسك حجرًا كبيرًا بيده. إنهالوا عليّ بالضرب، أمسك بي أحد المستوطنين وضربني الآخر بقضيب. هويت أرضًا واستمروا في ضربي في جميع أنحاء الجسم. رأيت أخي الأصغر يغادر المنزل وانهال عليه أربعة مستوطنين آخرين واعتدوا عليه. جاء المزيد من المستوطنين الذين اقتحموا المنزل وكسروا كل ما يمكن أن يكسروه فيه".[17]

نفّذ الاعتداء على ع. وأسرته مستوطنون لم يرتدوا زيًا عسكريًا، وقد وُجهت لائحة اتهام ضد أحدهم - قاصر.[18] في الوقت ذاته تواجد جنود الحامية الإقليمية في جنبة وشاركوا في أعمال العنف، بدلًا من منعها كما يُلزمهم القانون. خلص تحقيق للجيش إلى أن جنود الحامية الإقليمية شاركوا في العملية خلافًا للأنظمة والأحكام، وأن القوة أتلفت معدات دون حاجة وأجرت تفتيشًا في مدرسة بغير صلاحية. أمر قائد المنطقة الوسطى بإجراءات تأديبية للجنود المتورطين في العملية.[19]

17 ع. وك. لييش دين، نيسان/ أبريل 2025.

18 م. 25-4-15134، الملف يُدار في محكمة الأحداث بئر السبع.

19 نير حسون، "شهادات: عشرات الجنود والمستوطنين داهموا قرية في مسافر يطا وأتلفوا منازلها"، **هآرتس**، 29.3.2025 ؛ أوربيل فيليب، "حالة استثنائية: رئيس الأركان إيال زامير زار الخليل للتحقيق في إتلاف وتخريب الممتلكات الفلسطينية"، **بحدري حريديم**، 31.3.2025.

كما ذكرنا، هذه ليست سوى مجموعة صغيرة من الحوادث ويصعُب تقدير كم الحوادث غير القانونية ضد الفلسطينيين بالضفة الغربية التي كان لجنود الحامية الإقليمية ضلع فيها بزي عسكري أو لا. يخضع جنود الحامية الإقليمية للقانون العسكري، وبالتالي، يُفترض بالشرطة العسكرية المُحققة والنائب العام العسكري إنفاذ القانون عليهم.

وقد قال الناطق بلسان الجيش ردًا على الأنباء عن قيام المستوطنين الذين جُندوا لكتائب الحامية الاقليمية بالاعتداء على الفلسطينيين وإطلاق النار عليهم واعتقالهم دون سبب: "مقاتلو الحامية الإقليمية عملوا دون كلل لتوفير الأمن في المنطقة وإحباط الهجمات. في الحوادث التي انحرف المقاتلون المُجندون للاحتياط، اتخذت ضدهم خطوات قيادية يشمل إنهاء خدمتهم في الاحتياط".[20]

على حد علم ييش دين، لم يُوّجه أي اتهام للجنود المستوطنين الذين خدموا في وحدات الحامية الإقليمية بالضفة الغربية في العامين الماضيين - بارتكاب أعمال إجرامية ضد الفلسطينيين.

20 نوريت يوحنان، "إطلاق نار بالأراضي الزراعية واعتقالات دون علم جيش الدفاع الإسرائيلي في السامرة"، **كان**، 5.6.2024.

مركّزو الأمن المحلي العسكريون وقوات التدخل السريع

تُعد قوات التدخل السريع للمستوطنات ومركّزي الأمن المحلي العسكريين (الارتباط) على رأسهم ذراعًا آخر للتصوّر الأمني الإسرائيلي المعروف باسم "الحماية الإقليمية". بعد احتلال الضفة الغربية، تم تنظيم صلاحيات مركّزي الأمن المحلي العسكريون وقوات التدخل السريع في المستوطنات بأمرين عسكريين - الأمر المتعلق بتنظيم الحراسة في المستوطنات والأمر المتعلق بالدفاع المدني.[21]

مركّزو الأمن المحلي العسكريون هم مواطنون إسرائيليون، معظمهم مستوطنون، مسؤولون عن جميع جوانب الأمن في المستوطنة. وهم يترأسون قوات التدخل السريع التابعة للمستوطنة، كما أنهم مسؤولين عن تدريبها وعن تسليم الأسلحة العسكرية للمدنيين، حتى غير الأعضاء بقوة التدخل السريع منهم. يحافظ مركّزو الأمن المحلي العسكريون على اتصال وثيق مع قوات الأمن في مُحيط المستوطنة، يقدمون ايجازات للجنود والحراس القادمين لحراستها، ويوّفرون المُعدّات لجنود الحماية الإقليمية بحالات الاستعداد وأثناء فترات القتال. ويمنح الأمر المتعلق بتنظيم الحراسة في المستوطنات مركزي الأمن المحلي العسكريين صلاحيات واسعة في مناطق الحراسة المحددة لهم. مُنح مركزي الأمن المحلي العسكريين صلاحيات موازية لتلك التي يملكها عناصر الشرطة، وتشمل في جملة أمور، الإذن بتوقيف، تفتيش، واعتقال، بل إنهم حصلوا على صلاحيات لاستخدام القوة أثناء أداء واجباتهم.[22]

على الرغم من الصلاحيات الواسعة الممنوحة لهم، لا يتطلب الأمر العسكري من مركّزي الأمن المحلي العسكريين حمل شارة تحدد هويتهم نيابة عنهم، كما هو مطلوب من عناصر الشرطة. ومع ذلك، فإن المبادئ التوجيهية للنيابة العامة من عام 2006 تتطلب من مركّزي الأمن المحلي العسكريين ارتداء زي يميّزهم – السترات والقبعات – التي تحمل نقش "مركز الأمن المحلي العسكري".[23] لا يُسمح لمركزي الأمن المحلي العسكريين بارتداء الزي العسكري، إلا عندما يتم تجنيدهم للخدمة الاحتياطية ويعملون في إطارها.

في البداية، حُدد نطاق صلاحية وحراسة مركزي الأمن المحلي العسكريين والتي يؤذن لهم بالتصرف فيها وممارسة صلاحيتهم، كالمساحة البلدية العمرانية للمستوطنة التي ينشطون فيها، ولكن اعتبارًا من عام 2009 يمكن أن يشمل نطاق صلاحيتهم أيضًا المناطق الواقعة خارج مناطق نفوذ المستوطنات، كتلك التي بُنيت عليها البؤر الاستيطانية غير الشرعية وأراضي فلسطينية خاصة.[24] إن تفويض القائد العسكري للمستوطنين

21 أمر بشأن تنظيم الحراسة في المستوطنات (يهودا والسامرة) (رقم 432)، 1971؛ أمر بشأن الدفاع المدني (يهودا والسامرة) (رقم 1699)، 2012.

22 ييش دين، الفضاء المتوحش – نقل صلاحيات الشرطة والأمن إلى مركزي الأمن الجاري العسكريين في المستوطنات والبؤر الاستيطانية (حزيران/يونيو 2014).

23 نفس المصدر.

24 أمر بشأن تنظيم الحراسة في المستوطنات (يهودا والسامرة) (رقم 432)، 1971، المادة 3/1.

الإسرائيليين بممارسة صلاحيات الشرطة والإنفاذ على الأراضي الفلسطينية الخاصة ينطوي على احتمال حدوث انتهاك خطير لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التنقل والحق في الكرامة وحق التملّك.

على الرغم من التزام الدولة أمام محكمة العدل العليا، والذي رُسّخ بقرار حكم المحكمة العليا، فإن خرائط "مناطق الحراسة" لمركزي الأمن المحلي العسكريين في الضفة الغربية لا تُنشر بشكل مُتاح، يسهل الوصول إليها، ولا سيما للجمهور الفلسطيني.[25] يتسبب عدم النشر بعدم قدرة أصحاب الأراضي والسكان الفلسطينيين على معرفة ما إذا كان مركّز الأمن المحلي العسكري الذي يعمل ضدهم أو يعتقلهم يمارس سلطته بشكل قانوني أو يتصرف بشكل مستقل وبدون سلطة وبالتالي يرتكب جريمة.

على سبيل المثال، خلال قطف الزيتون عام 2025، فرض الجيش أوامر إغلاق تحظر دخول أي شخص – فلسطيني وإسرائيلي – إلى أراضي القرى الفلسطينية جنوب شارع 60 تحت مستوطنة يتسهار. وبتاريخ 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، أبلغت مديرية التنسيق والارتباط مجالس القرى الفلسطينية في منطقة نابلس أنه بالتنسيق مع الجيش، يمكن قطف الزيتون في هذه المنطقة، من حوارة إلى مادما، في إطار "آلية التنسيق".[26] سعى العديد من المزارعين الفلسطينيين إلى الاستفادة من يوم التنسيق والخروج لقطف الزيتون على أراضيهم الخاصة. ومع ذلك، جاء اثنان من قوات أمن مستوطنة يتسهار ومستوطن بالزي العسكري مسلحين، إلى المنطقة، وهددوا كل من حاول قطف الزيتون في الجهة الجنوبية للشارع، كما أتلفوا ورموا الزيتون المجموع على الأرض.[27]

25 في عام 2016، قدم رئيس مجلس قرية الخضر وييش دين التماسًا إلى محكمة العدل العليا، مطالبين بأن ينشر الجيش مسبقًا أي نية لإجراء تغيير في مناطق حراسة مركّزي الأمن المحلي العسكريين بالضفة الغربية وأن تأمر المحكمة بإزالة الأراضي الفلسطينية الخاصة من نطاق مناطق حراسة مركّزي الأمن المحلي العسكريين. بعد جلسة استماع في المحكمة، شطب الملتمسون الالتماس بعد تعهد الدولة بنشر خرائط مناطق الحراسة الجديدة على الإنترنت في غضون أسبوعين من توقيعها (محكمة العدل العليا 16/10130، **رئيس مجلس قرية الخضر وآخرون ضد قائد القوات العسكرية في الضفة الغربية** [الحكم صادر يوم 3.6.2019]). يتم نشر الأوامر حاليًا على موقع الجيش باللغة العبرية فقط وبطريقة يصعب جدًا العثور عليهم، راجع: المستشار القانوني للضفة الغربية، "المناشير والأوامر والتعيينات"، العدد 250، أيار/ مايو 2019.

26 في إطار "آلية التنسيق"، يمنع الجيش المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم الخاصة بالقرب من المستوطنات والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية، ويُتيح لهم وصولها مرتين فقط في السنة – لغرض حرث الأرض في الربيع ولغرض قطف الزيتون في الخريف. من المفترض أن يقوم الجيش بتنسيق الأيام التي سيرافق فيها جنوده الفلسطينيين وحمايتهم من هجمات واعتداءات المستوطنين أثناء استصلاح الأراضي الزراعية.

27 توثيق مصوّر للحدث في موقع ييش دين.

"أنا أقرر، لا يوجد تنسيق، عودوا أدراجكم"

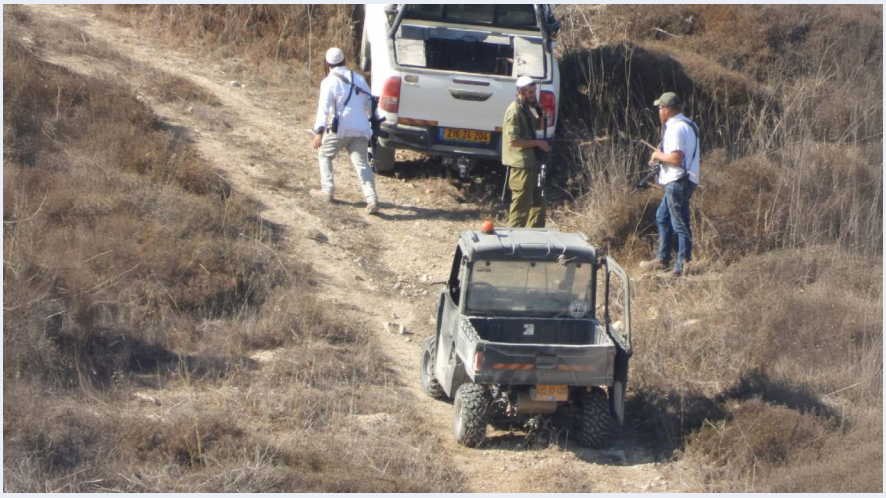

اثنان من قوات أمن مستوطنة يتسهار ومستوطن بالزي العسكري، بورين، 1.11.2025 (بلُطف من أحد سكان بورين)

ب. هو أحد سكان بورين ومالك قطعة أرض مزروعة بأشجار الزيتون جنوب شارع 60. أبلغه المجلس المحلي أن هناك تنسيق لقطف الزيتون ووصل صباح يوم 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025 إلى أرضه مع ابنه وعامل. وقال ب. لييش دين: "بعد نحو نصف ساعة، وصلت سيارة جيب عسكرية ودباب (تركتورون) تابع لأمن مستوطنة يتسهار إلى المنطقة، وتبعتهما شاحنة بيك - أب بيضاء أخرى مع مستوطن يرتدي زيًا عسكريًا بسوالف ولحية. بدأ المستوطنون بطرد الفلاحين من المنطقة، وقوة الجيش التي مرت بقربنا لم تتحدث إلينا. رجل الأمن من مستوطنة يتسهار، الذي نعرفه باسم "يعقوب"،[28] دنا وباشر في الصراخ، "غادروا المكان، اتركوا كل شيء وارحلوا". أجبته بالعربية أن هناك تنسيقًا وأجاب صارخًا: "أنا أقرر، لا يوجد تنسيق، عودوا لمنازلكم". عندما شاهدنا نأخذ الفلّات، ألقى "يعقوب" الزيتون الذي كان عليها وأفرغ شوال زيتون أيضًا، جمعنا الفلّات ورحلنا من خوفنا. عدنا إلى المنزل. منذ ذلك اليوم لم نعد إلى الأرض. لا أريد تقديم شكوى إلى الشرطة الإسرائيلية، لأن الجيش رأى ما يجري معنا ولم يحرّك ساكنًا. كنت أنتج 400 كيلوغرام زيت زيتون سنويًا من قطعة الأرض، واليوم صفر، وهذا يضر باقتصاد عائلتي".[29]

لم يتم إبلاغ مكتب التنسيق والارتباط الفلسطيني ورئيس مجلس قرية بورين بإلغاء التنسيق لذلك اليوم، وعلى حد علم ييش دين، تم إلغاء قطاف الزيتون في ذاك اليوم بشكل مستقل من قبل أفراد أمن مستوطنة يتسهار وبخلاف تعليمات الجيش الصريحة. على أي حال، طرد قاطفي الزيتون الفلسطينيين يتم خارج نطاق "منطقة

28 هوية الشخص الذي يقدم نفسه على أنه "يعقوب" معروفة لـ"ييش دين" وقد تم تلقي العديد من الشكاوى بشأن سلوكه.

29 ب. مُتحدثًا لييش دين، تشرين الثاني/ نوفمبر 2025.

الحراسة" لمركّز الأمن المحلي العسكري وقوة التدخل السريع التابعة لمستوطنة يتسهار حسب ما هو محدد بأمر عسكري، ولا يملكون أي صلاحية أو سلطة في هذه المنطقة ولا يُسمح لهم بالعمل هناك.[30]

נטאק السلطة والحراسة في محيط مستوطنة يتسهار مُعلم بخط أحمر؛ طرد قاطفي الزيتون تم في المنطقة المُشار إليها بالسهم الأزرق.

تم توثيق أحداث مماثلة في هذه المنطقة بسنين سابقة أيضًا. بالإضافة لكونها أفعالًا تمت خارج نطاق حراسة مركّز الأمن المحلي العسكري وقوات التدخل السريع، شملت هذه الحوادث أيضًا أفعالًا إجرامية مزعومة – عنف، تهديدات، وإلحاق أضرار بالممتلكات. على سبيل المثال، في موسم قطاف الزيتون لعام 2024:

"قال لي إنها منطقة عسكرية مغلقة"

خرج ت. البالغ من العمر 58 عامًا، يوم الجمعة 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، مع عائلته لقطف الزيتون على أرضهم في قرية بورين، جنوب شارع 60. قرابة الساعة 12 والنصف، دخلت سيارة تندر الأرض وتوقفت عند الشجرة التي كانوا يقطفون ثمارها. قال ت. لييش دين: "ترجل من السيارة

30 الخريطة من موقع الجيش، راجعوا الحاشية 25. تجدر الإشارة إلى أن هذه الخريطة من عام 2009، ولكن في استجابة الإدارة المدنية لطلب ييش دين، أوضح أنها خريطة الحراسة المحدثة (ضابط توجهات الجمهور والمسؤول عن حرية المعلومات في الإدارة المدنية لييش دين، 10.11.2025).

أربعة مستوطنين بالزي العسكري. كانوا يرتدون القلنسوات (كيباه) وملتحين ومع سوالف. وكان معهم حارس أمن من مستوطنة يتسهار. وبمجرد ترجلهم من السيارة، ارتدوا خوذة وسترة واقية من الرصاص".

"سألتهم عما إذا كانوا جنودًا، واستطرد ت. "وأجابني أحدهم: كلا، أنا يعقوب"، كلمني بالعبرية وهو يهدنني بالسلاح وأمرني بالجلوس على الأرض ويداي خلف ظهري. قال إنها منطقة عسكرية مغلقة، لذلك سألت عما إذا كان لديه مذكرة تثبت ذلك، أنا أفهم وأعرف القانون. ركلني على الفور في ساقي وظهري. نهضت وجلست على دلو من شدّة الألم. ركل الدلو وسقطت على الأرض. كما ركلني في ساقي اليمنى، في ركبتي، وقال: ارحلوا من هنا".

أمر "يعقوب" ت. وأفراد أسرته بأن يتركوا معداتهم كاملة في الأرض، وقال لت. أنه يُمنع عليه أن يخاطب مجلس بورين المحليّ أو مكتب التنسيق والارتباط الفلسطيني، "وإلا سأقتلك".

وأضاف ت.: "تركنا في الأرض شوالين من الزيتون كنا قد قطفناهما صباحًا، كل واحد يحوي نحو 40 كيلوغرام من الزيتون"، وتابع "مزق يعقوب الشوالات بسكين وألقى الزيتون على الأرض بين الأشواك. ومنذ ذلك الحين لم نخرج من جديد لقطف الزيتون".[31]

مستوطنون إسرائيليون بالزي العسكري يطردون الفلسطينيين من قطف الزيتون، بورين، 15.11.2024 (تصوير: ييش دين)

31 ت. متحدثًا لييش دين، تشرين الثاني/ نوفمبر 2024.

قوات التدخل السريع

في العادة يكون أعضاء قوات التدخل السريع مواطنين تطوعوا للمساعدة في حراسة المستوطنة التي يعيشون فيها. لا يسمح لهؤلاء المدنيين بارتداء الزي العسكري. عند اندلاع الحرب في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، تم تجنيد معظم أعضاء قوات التدخل السريع للخدمة الفعلية بالاحتياط. وفي هذا الإطار، تمت مكافأة المستوطنين ماليًا على دورهم وسُمح لهم بارتداء الزي العسكري. في حزيران/ يونيو 2024، بدأ الجيش في تقليل أعداد قوات التدخل السريع الذين يخدمون في الجيش.[32]

الأمر العسكري الذي يُنظم عمل قوات التدخل السريع مُصنف كسريّ، ولا يمكن الحصول على معلومات عن طريقة القبول فيها وطريقة التدريب والصلاحيات الممنوحة لأفرادها. كما أن الجيش يحظر على الجمهور معاينة البيانات المتعلقة بملاكات الوظائف في قوات التدخل السريع والسلاح، الذخائر، والمعدات التي يستخدمها أفرادها.[33] وتجدر الإشارة إلى أن هناك مستوطنين يشكلون جزءًا من قوات التدخل السريع في المستوطنة التي يقطنون فيها، وفي التوازي يخدمون أيضًا في وحدة الحامية الإقليمية.

"إنتشر المستوطنون في جميع أنحاء الحي. وصل الجيش بعد ساعة"

في 15 آب/ أغسطس 2024، دخل نحو مائة مستوطن ملثم قرية جيت. أطلقوا النار وأضرموا النار في المنازل والسيارات وألقوا الحجارة وزجاجات المولوتوف. وقُتل رشيد السدة، أحد سكان القرية بعُمر 22 عامًا، بالرصاص خلال الحادث.

م.، 21 عامًا من جيت، قال لييش دين: "كان هناك الكثير من المستوطنين، لا أعرف عددهم بالتحديد. جميعهم ملثمين. رأيت مستوطنًا مسلحًا ببندقية طويلة يتجول بين الأشجار بالقرب من منزل عمتي. لم أرَ أي جنود. مع حلول الظلام سمعت طلقتين، إحداهما أصابتني في صدري وهويت أرضًا. أدخلت للعناية المركزة في المستشفى وتم تسريحي بعد أسبوع. لحسن الحظ دخلت الرصاصة من صدري وخرجت من ظهري". وقال أ.، وهو من سكان القرية يبلغ من العمر 55 عامًا: "لقد هربنا وحبسنا أنفسنا في المنزل. رأينا سياراتنا تشتعل بالنيران والمستوطنين يلقون الحجارة على منزلنا والمنازل المجاورة. وفي الوقت نفسه، سمعت طلقات نارية. تواصل الحادث، إنتشر المستوطنون في جميع أنحاء الحي. وصل الجيش بعد ساعة".[34]

إعتبر قائد المنطقة الوسطى آفي بلوط العدوان بأنه "حادث إرهابي خطير للغاية من إسرائيليين خرجوا لاستهداف سكان قرية جيت عمدًا". على غير العادة، أجرى الجيش تحقيقًا في أعقاب أعمال الشغب التي ارتكبها المستوطنون، خلص إلى أن عددًا من أعضاء قوات التدخل السريع التابعة للبؤرة

32 **موقع الجيش**، "تقرر تخفيض عدد المنتسبين لقوات التدخل السريع في الخدمة الاحتياطية الفعلية"، 24.6.2024.
33 **مركز البحوث والمعلومات في الكنيست**، "معلومات عن قوات التدخل السريع"، 6.5.2024.
34 م. وأ. في حديثهما لييش دين، آب/ أغسطس 2024.

الاستيطانية جلعاد "الذين لم يكونوا في الخدمة الاحتياطية الفعلية، وصلوا دون تصريح إلى الموقع بزي عسكري، وتصرفوا بشكل يناقض نطاق الصلاحيات المُحدد لأعضاء قوات التدخل السريع".[35]

سيارات أقارب أ. المحروقة، جيت، آب/ أغسطس 2024 (تصوير: ييش دين)

كما يتبيّن مدى الإشراف المنقوص على قوات التدخل السريع من منشورات عن تسليحها بشكل ذاتي. على سبيل المثال، وزّع المجلس الإقليمي السامرة العشرات من بنادق القناصة على قوات التدخل السريع التي تم شراؤها بما يقرب مليون شيكل. ومن غير المعروف ما إذا كان الجيش قد شارك في تدريب المستوطنين المسلحين بأسلحة فتاكة وفي تنظيم استخدامها. لم يُخفِ يوسي دجان، رئيس المجلس، أن الهدف الرئيسي من شراء الأسلحة هو توسيع المستوطنات: "لدينا مهمة واحدة - أن ننتصر بهذه الأسلحة، وبالتعاون مع الجيش الإسرائيلي، مع جهاز الأمن وقوات التدخل السريع. كما لدينا مهمة أخرى - إعمار بلدنا أكثر، لأن هذا هو النصر العظيم".[36] بالإضافة إلى ذلك، اشترى المجلس للمستوطنين سترات، خوذات، معدات للرؤية في الظلام، وحوامات.[37]

في الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، وصل فلسطينيون من قرية قراوة بني حسن وناشطون إسرائيليون لقطف الزيتون في أراضي القرية التي لا تتطلب تنسيقًا مع الجيش. خلال قطف الزيتون حلّقت حوّامة صغيرة باستخدام الجهاز الأمني لمستوطنة ريفافا فوق رؤوس القاطفين بطريقة مُهددة وخطيرة. في مرحلة ما، ضربت الحوّامة المُسيّرة يد إحدى الناشطات الاسرائيليات متسببة بإصاباتها.

35 **موقع الجيش**، "خُلاصة تحقيق أعمال الشغب في قرية جيت بالسامرة"، 28.8.2024.
36 **القناة 7**، "لأول مرة في إسرائيل: قوات التدخل السريع في السامرة تحصل على أسلحة رشاشة"، 11.5.2025.
37 **القناة 7**، "مجلس السامرة يوّزع حوامات حرارية على كافة التجمعات: "درس مركزيّ من السابع من أكتوبر"، 11.11.2025.

الحوّامة المُسيّرة التابعة لقوات التدخل السريع تهدد وتؤذي قاطفي الزيتون، قراوة بني حسان، 4.11.2025 (تصوير: Eyal Warshavsky)

وصل مستوطنان من قوات التدخل السريع التابعة للمستوطنة إلى مكان الحدث لأخذ الحوّامة المُسيّرة. كان كلاهما مسلحين ببنادق، وكان أحدهما يرتدي ملابس وأحذية مدنية والآخر يرتدي سروال عسكري وقميص مدني. عندما سُئلوا عن هُويّتهم أجابوا "الجيش الاسرائيلي". صوّب المستوطنان من قوات التدخل السريع أسلحتهما نحو قاطفي الزيتون، وأعد أحدهما سلاحه وأطلق النار في الهواء فوق رؤوس قاطفي الزيتون(أنظر صورة الغلاف).

إدعى الجيش في البداية أن قاطفي الزيتون أسقطوا الحوّامة المُسيّرة بالحجارة، ولكن بما أنه جرى توثيق الحادث، تراجع لاحقًا عن ادعائه. بمرور نحو أسبوع على الحادث، أعلن الجيش أنه أطاح بأحد أفراد قوة التدخل السريع التابعة لمستوطنة ريفافا من الخدمة الاحتياطية.[38]

"إذا عُدتم إلى هنا سأقتلكم"

ف. هو راعي أغنام يعيش في خربة شويكي في تلال الخليل الجنوبية. في 1 شباط/ فبراير 2024، خرج مع ابنه للرعي في أراضٍ محاذية لدارهم. وقال ف. في حديثه لييش دين: "بعد نحو ساعة ظهرت حوّامة مُسيّرة فوقنا، هذه الحوّامات المُسيّرة تُخيف الأغنام بشدّة وسرعان ما يتفرق القطيع بحالة

38 متان جولان، "مستوطنون يعتدون على فلسطينيين وناشطين اسرائيليين خلال قطاف الزيتون في الضفة الغربية بواسطة حوّامة مُسيّرة"، **هآرتس**، 4.11.2025؛ متان جولان، "الجيش الإسرائيلي يُطيح بجندي احتياط أطلق النار في الهواء على الفلسطينيين والنشطاء الإسرائيليين في الضفة الغربية"، **هآرتس**، 10.11.2025.

هلع في المنطقة". وبعد بضع دقائق، وصل ستة مستوطنين مسلحين بالزي العسكري. تعرّف ف. على أحدهم كونه مُستوطن يعيش في بؤرة استيطانية قريبة من المزرعة، وسبق وواجهه في حوادث سابقة. "أمسكوا بنا وقيدونا خلف ظهورنا، وضربونا بأعقاب البنادق، وسرقوا هواتفنا. شدوا الأصفاد حتى جرح اللحم وسال الدم". وأضاف ف.: "قلت لهم إنني أرعى قطيعي في أرضي، فردّ المستوطن، الذي أعرفه خير معرفة: إذا عُدتم إلى هنا سأقتلكم".

غادر المستوطنون بالزي العسكري الموقع وتركوا ف. وابنه مصابين ومكبلين بالأصفاد.[39]

تضارب المصالح المتأصل

مركزو الأمن المحلي العسكريون في الضفة الغربية، الذين يتلقون الدعم من مرؤوسيهم، قوات التدخل السريع، هم مدنيون مجهزون بأسلحة عسكرية ومخوّلون بتنفيذ عمليات شرطية في المنطقة المُحددة لهم وحتى استخدام القوة. على المستوى العملياتي والمهني، يخضع مركزي الأمن المحلي العسكريين للقائد العسكري، لكن وزارة الدفاع هي التي تموّل عملياتهم ويتم توظيفهم مباشرة من قبل السلطات المحلية والإقليمية للمستوطنات في الضفة الغربية، حيث يقطنون بالعادة.

إن تعدد الهيئات التي يخضع لها مركّزي الأمن المحلي العسكريين وقوات التدخل السريع يخلق تضارب مصالح متأصل. كمبعوثي الجيش، يتوجب على هؤلاء المدنيين المسلحين حماية الفلسطينيين وممتلكاتهم، وتجنب إلحاق الأذى بهم وحمايتهم من جهات أخرى ترغب بإيذائهم - بموجب قوانين الاحتلال. ومع ذلك، مثل الجنود في كتائب الحامية الإقليمية، فإن المستوطنين وأفراد قوات التدخل السريع هم مستوطنون يشكلون جزءًا من مجموعة تطمح إلى توسيع التموضع اليهودي في الضفة الغربية مع الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية. وبالتالي، فإن المصالح الإقليمية للمستوطنات تتعارض مع دور أفراد قوات التدخل السريع والمسؤول عنهم كممثلين للقانون.

ينعكس تضارب المصالح هذا، على سبيل المثال، في حرية التقدير الواسعة الممنوحة لمركزي الأمن المحلي العسكريين لتقييم المخاطر الأمنية. وفي نطاق صلاحياته وحراسته، يسمح القانون لمركز الأمن المحليّ العسكري - أي المستوطن المُسلّح - دخول أراضي أو ممتلكات خاصة لمواطن فلسطيني دون موافقته، وإجراء تفتيش على جسده وفي ممتلكاته، وحتى اعتقاله باستخدام القوة. تردع هذه الصلاحية الواسعة حرية تحرّك السكان الفلسطينيين إلى أراضيهم الخاصة بالقرب من المستوطنات أو البؤر الاستيطانية وتشكل تهديدًا عليها.

إن منح صلاحيات إنفاذ القانون وتفعيل القوة ضد الفلسطينيين لمدنيين مسلحين يتبعون مجموعة تخدم مصالح الاستيطان، يقلب مفهوم سيادة القانون في الضفة الغربية في ظاهره وتنحرف بشكل حاد عن المعقولية التي يهبها القانون الدوليّ لسلطات إنفاذ القانون في الأراضي المحتلة.

39 ف. مُتحدثًا لييش دين، شباط/ فبراير 2024.

علاوة على ذلك، فإن عدم وجود إشراف حقيقي على نشاط مركزي الأمن المحلي العسكريين يؤدي في أحيان عديدة إلى انحرافهم وانحراف أفراد قوات التدخل السريع من الصلاحيات الممنوحة لهم في نطاق مناطق الحراسة، أو أنهم يتجاوزون مناطق الحراسة المُحددة لهم، ويعملون في مناطق أوسع بكثير. هذه الانحرافات، التي قد تكون مصحوبة بأعمال إجرامية، لا تُنفذ عليها السلطات الإسرائيلية القانون وتوّسع دائرة الردع بمواجهة السكان الفلسطينيين وتوّسع نطاق ايذائهم.

"أخبرته أنها المنطقة B وأنه لا يملك سلطة لاعتقالي"

ش.، أحد سكان مادما البالغ من العمر 57 عامًا، غادر في 12 شباط/ فبراير 2024 مع حفارته لتمهيد طريق ترابي بين منازل القرية. في ساعات الظهيرة وصلت مركبة أمنية تابعة لمستوطنة يتسهار، ترجّل منها رجل أمن من المستوطنة - الذي يعرفه ش. من حوادث سابقة - برفقة ثلاثة مستوطنين بالزي العسكري. وأكد ش. "أدركت أنهم مستوطنون لأنهم كانوا بدون خوذات، ولكن فقط مع قلنسوات (كيباه) وسوالف. كانوا مُسلحين. دنا حارس الأمن من ش. وهدده مطالبًا اياه التوقف عن العمل، "قال إن هذا تحذير أخير وأنه في المرة القادمة سيصادر حفارتي ويعتقلني. أخبرته أنها المنطقة B وأنه لا يملك سلطة لاعتقالي".

عندما حاول ش. أن يلتف بالحفارة والعودة أدراجه، "أحاط بي المستوطنون بالزي العسكري وصرخوا عليّ. فجأة سمعت طلقات نارية. جاء إطلاق النار من أحدهم بالزي العسكري، رجل ضخم، يرتدي قلنسوة (كيباه) مع لحية سوداء وسوالف طويلة. ألقى رجل الأمن الحجارة علي". لم يصب ش. في الحادث، لكن كُسر وهُشّم زجاج الحفّارة الأمامي.

عاونت ييش دين ش. في تقديم شكوى إزاء الاعتداء الذي تعرض له من قبل رجل الأمن وقوات التدخل السريع. قررت النيابة العامة العسكرية عدم فتح تحقيق جنائي في الملف، وحددت أن "الاشتباه في جريمة لم ترتكب أو فيما يتعلق بالخدمة العسكرية أو بمهمة عسكرية، تُعالجه وكالات إنفاذ القانون المدنية، حتى لو كان المشتبه مرتديًا زيّ عسكري عند ارتكاب الجريمة المزعومة".[40]

في كثير من الحالات أيضًا، يعاون الجنود مركزي الأمن المحليّ العسكريين ويدعمونهم بشكل مضاعفة لأعمال عنف مركزي الأمن المحليّ العسكريين. بالرغم من الواجب المفروض على مركزي الأمن المحليّ العسكريين اتباع تعليمات الجيش، في العديد من الحالات يحدث العكس، فيشعر الجنود القادمين للأحداث التي يعتدي فيها مركزو الأمن المحليّ العسكريين على الفلسطينيين بأنهم خاضعون لهم ويشعرون بواجب الانصياع لأوامر مركزّي الأمن المحليّ العسكريين الذين يكبرونهم سنًا وذوي خبرة أوسع، وعليه، يعملون بموجب توجيهاتهم. بهذا الشكل، لا يفي الجنود أيضًا بالتزامات الجيش لحماية السكان الفلسطينيين بموجب القانون الدولي.

40 ش. مُتحدثًا لييش دين، شباط/ فبراير 2024؛ النيابة العامة العسكرية لييش دين، 6.8.2024.

"صوّب مركّز الأمن المحلي العسكري السلاح نحونا، هيأ السلاح وقال بالعربية إننا لن نذهب إلى أي مكان"

في 21 تموز/ يوليو 2025 رأى م. وأخيه مستوطنًا يدخل مع قطيعه إلى أرض خاصة بملكية العائلة مزروعة بالزيتون، في قريتهم الواقعة جنوب تلال الخليل. اتصلوا بالشرطة ووصلوا إلى مكان الحادث مع والدهم. بعد نحو 15 دقيقة، قدم شرطي وتحقق من الأمر مؤكدًا أنها أراضٍ خاصة بملكية العائلة. في غضون ذلك، وصل مركّز الأمن المحلي العسكري من المستوطنة المجاورة إلى الموقع، وتعرفه الأسرة من حادثة عنف سابقة انتهت ببتر ساق الأب نتيجة لإطلاق نار. بعد تقديم شكوى ضد المستوطن الذي رعى الأغنام على أرضهم، أخبر الشرطي م. وعائلته أنه يمكنهم مغادرة المكان. لكن حينها، يقول م. "شاهدنا مركز الأمن المحلي العسكري يكلم الشرطي، وأمرنا الشرطي ألا نغادر وننتظر وصول الجيش. صوّب مركز الأمن المحلي العسكري سلاحه نحونا، وهيأه وقال باللغة العربية إننا لن نذهب إلى أي مكان". بمرور دقائق قليلة غادر الشرطي المكان و"بقينا نحن ومركز الأمن المحلي العسكري".

وصلت إلى الموقع مركبة تبدو كمركبة الأمن التابعة للمستوطنة، وترجّل منها خمسة مسلحين بزي عسكري. أمروا م. وشقيقه بالركوع، وركل أحدهم م. في ساقيه وضرب مركز الأمن المحلي العسكري شقيقه بعقب البندقية على ظهره.

شقيق م. راكع على ركبتيه، مستوطنون مسلحون بالزي العسكري ومركز الأمن المحلي العسكري يحيطون به (الصورة بلُطف العائلة)

وأكد م.: "ثم وصلت سيارة جيب عسكرية مع ثلاثة أو أربعة جنود. هؤلاء كانوا مع رتب وخوذات. وضع أحد الجنود عصابة على عيني أخي وقيّد يديه خلف ظهره. أخذوني أنا وأخي نحو سيارة الجيب، واستمروا في ضربي على ساقي خلف ركبتي. ثم جاء مركز الأمن المحلي العسكري، وأدار وجهي على جانب الجيب وصورني. كنت مكبل اليدين ويداي خلف ظهري".

بعدها شرعت سلسلة من الانتهاكات من قبل الجنود استمرت طوال الليل. نُقل م. وشقيقه بالسيارة إلى معسكر للجيش في سوسيا. طوال الرحلة "استمروا في شتمنا وضربنا على المرفقين واليدين". بعدها تم اقتيادهما إلى معسكر آخر قرب مستوطنة كريات أربع ثم إلى سوسيا من جديد، "ضربونا مرارًا وتكرارًا" استرجع م.. في سوسيا، حبسهم الجنود في مقطورة ثم "دخل الجنود كل 15 دقيقة أو نحو ذلك ليضربوني. وهكذا دواليك حتى الثامنة صباحًا، أتعرض للضرب في جميع أنحاء جسدي".

بعد ليلة كاملة من التنكيل، اقتيد م. إلى مركز الشرطة في مستوطنة كريات أربع. بعد بضع دقائق من الحديث مع أحد المحققين، أطلقت الشرطة سراح م. دون قيد أو شرط وتوّجه إلى المستشفى لتلقي العلاج اثر الإصابات التي تعرض لها من أولئك أصحاب الزي العسكري.[41] تقدم م. بشكوى على التنكيل الذي تعرض له من قبل مركز الأمن المحلي العسكري وقوات التدخل السريع والجنود. صحيح لكانون الأول/ ديسمبر 2025، لا تزال الشكوى المقدمة إلى كل من الشرطة والنيابة العسكرية، قيد التحقيق.

41 م. مُتحدثًا لييش دين، تموز/ يوليو 2025.

مستوطنون بالزي العسكري

أدى تجنيد الآلاف من المستوطنين وتسليحهم ومنحهم الزي العسكري، إلى العديد من حوادث العنف ضد الفلسطينيين من قبل جنود وحدات الحامية الاقليمية وقوات التدخل السريع، الذين وظّفوا القوة التي منحتهم إياها الدولة متجاوزين صلاحياتهم أو خارج النطاق المُحدد لهم. علاوة على ذلك، توّسعت ظاهرة المستوطنين بالزي العسكري في الضفة الغربية إلى حدٍ كبير وتشمل حوادث استخدام مدنيين اسرائيليين ليسوا في وظيفة رسمية للأسلحة والزي العسكري من دون صلاحية ومخالفة للقانون. من بدء الحرب، ارتكبت أعمال عنف ضد الفلسطينيين لا تُعد ولا تُحصى شملت مستوطنين بزي عسكري كامل أو جزئي.

يحظر القانون الإسرائيلي والقانون العسكري ارتداء الزي العسكري أو زي الشرطة أو أجزاء من الزي الرسمي لأي شخص غير مصرح له بذلك.[42] عندما يرتدي المستوطنون الزي العسكري، فإنهم يتعمدون طمس المعالم التي تميّز بين المدنيين والجنود، في عمل يشكل جزءًا من النمط الإجرامي. الزي العسكري، الذي يجعل المستوطنين يظهرون كجزء من قوات الأمن، يخدمهم لغرضين رئيسيين: مقابل الجيش - الزي العسكري يشير إلى أن المستوطن إسرائيلي ويحميه من تعرض الجنود له؛ ومقابل الفلسطينيين - الزي العسكري يخلق مظهرًا أن المستوطن هو أحد أفراد القوة الحاكمة وسيادة القانون ويجب طاعة تعليماته.

المستوطنون الذين يرتدون الزي العسكري بشكل مستقل وليس في إطار منصب عسكري رسمي ليسوا مسؤولين عن القانون والنظام العام، ونصب عينيهم شيء وحيد مصلحة الاستيطان التوّسعي. وهكذا وُلدت في الضفة الغربية جماعات مُسلحة مُنظمة، ميليشيات مدنية، تتظاهر بأنها جنود من خلال ارتداء زي مطابق لزي الجيش الإسرائيلي أو مشابه له، من أجل الحصول على الحماية والشرعية والسلطة.

يصعب تقدير عدد حوادث عنف المستوطنين المُرتكبة بالزي العسكري، بسبب طمس المعالم المتعمد بين المستوطنين والجنود مما يصعّب تحديد هوية المُعتدين بشكل مُطلق. ومع ذلك، فإن الأمثلة الواردة أدناه تحدد أنماط النشاط الإجرامي للمدنيين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية والتي تتم برعاية الزي العسكري.

42 راجع الحاشية رقم 5

"غيّر ملابسه إلى الزي العسكري، على الرغم من أنه لم يكن في الخدمة الاحتياطية في ذلك الوقت وحمل معه بندقية"

في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 2024، انطلق أفراد عائلة ن. من قرية إماتين لقطف الزيتون في أرض تملكها الأسرة. قطاف الزيتون كان مُمكنا فقط بعد تنسيق الجيش للعمل في الأراضي ذاك اليوم. لاحظ ثلاثة مستوطنين من البؤرة الاستيطانية "حفات جلعاد" الأسرة الفلسطينية تقوم بقطف الزيتون وقرروا طرد أفراد الأسرة من أرضهم.

وقد ورد في لائحة اتهام وجهتها النيابة العامة لواء المركز عقب الحادث، أن أحد المستوطنين عاد إلى داره "غيّر ملابسه وارتدى الزي العسكري، على الرغم من أنه لم يكن في الخدمة الاحتياطية في ذلك الوقت وحمل معه بندقية". خرج المستوطن إلى أرض العائلة الفلسطينية بزي عسكري وأطلق 18 رصاصة، مما أدى لإصابة اثنين من قاطفي الزيتون الفلسطينيين، وكف إطلاق النيران فقد بعد فرار جميع أفراد الأسرة من أراضيهم.[43]

وأكد ن. في حديثه لييش دين: "خرج ثلاثة رجال، أحدهم بالزي العسكري ومدنيان وأطلقوا النار في الهواء. توّجهت إلى المستوطنين وقلت لهم بالعبرية أننا سنرحل. أطلق "الجندي" النار في الهواء واستدرت للعودة إلى العائلة. حينها شعرت بإصابة وسقطت. سمعت الكثير من الطلقات النارية. لم أستطع النهوض بمفردي. لمست ساقي تحت الركبة وشعرت بالكثير من الدم. صرخت طلبًا للمساعدة. خضعت للعلاج في المستشفى طوال ستة أيام وأجريت عمليتين جراحيتين. ها أنا مستلقٍ بالسرير في المنزل الآن".[44]

سطو مُسلح لسيارة

صباح العاشر من أيلول/ سبتمبر 2024، قاد س. سيارته وسط قرية دير دبوان. قال س. لييش دين: "توقفت شاحنة رمادية وسدت الطريق أمامي. كان في سيارة التندر خمسة مستوطنين يعتمرون القلنسوات (الكيباه) ويرتدون التسيتسيا (ملابس طقسية يهودية). ترجّل بعض المستوطنين من السيارة، أحدهم بزي عسكري حاملًا السلاح، الآخرون يحملون العصي. اقترب المستوطن ذو الزي الرسمي والبندقية من سيارتي، صوّب البندقية إلى رأسي وقال لي أن أترجل من السيارة. صُدمت ولم يكن لدي ما يكفي من الوقت لإخراج المفتاح. عندما ترجلت، هددني بسلاح، اعتلى السيارة وسافر شرقًا، ولحقت به سيارة التندر وعليها بقية المستوطنين".[45]

43 ملف جنائي 25-02-15026، **دولة إسرائيل ضد شموئيل زعفران** ، صحيح لكانون الأول/ ديسمبر 2025، لا تزال القضية قيد الإجراءات في المحكمة المركزية.

44 ن. مُتحدثًا لييش دين، تشرين الثاني/ نوفمبر 2024.

45 س. مُتحدثًا لييش دين، أيلول/ سبتمبر 2024.

توثيق الواقعة من كاميرات الحراسة، دير دبوان، 10.9.2024 (بلُطف المجلس المحلي)
أنقر هنا لمشاهدة مقطع فيديو يوّثق السطو المسلح الذي ارتكبه مستوطن بالزي العسكري

"مستوطنون يغيّرون ملابسهم لزي عسكري ويطلقون النار في الهواء"

يوم 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2024، خرج ج. مع أسرته ومتطوّعين لقطف الزيتون في أرض تملكها الأسرة ببلدة التواني. وقال ج. لييش دين إنه بعد نحو ساعة، "وصل أربعة مستوطنين على متن دبابين (تركتورونين) بلباس مدني. عندما وصلوا إلى الأرض، استبدل المستوطنون ملابسهم بزي عسكري وأطلقوا النار في الهواء لإخافتنا. ثم دنوا منا ودفعونا. لكمني أحدهم بيده على وجهي، أصابني في عيني اليسرى. دفع الثلاثة الآخرون أي شخص لم يتمكن من الفرار. قلت للناس الابتعاد عن المكان لألا يتعرضوا للأذى".[46]

مداهمة دار وتهديدات

يقطن م. في شعب البُطم، متزوج وأب لخمسة أطفال. قرب أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 2023، ظهر المستوطنون على عتبة داره راكبين دباب (تركتورون) "مسلحون يرتدون سراويل عسكرية وقمصانًا مدنية". هددوا م. وأسرته، وأتلفوا المعدات بشدّة، ألحقوا الضرر بسيارة م. وسرقوا منها معدات زراعية قيمة.

46 ج. مُتحدثًا لييش دين، تشرين الأول/ أكتوبر 2024.

بعد بضعة أيام، بعد ظهر يوم 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، ظهر 15 شخصًا مُسلحًا - رجالًا ونساءً - في سيارتين، وأدرك م. أن هؤلاء مستوطنين يرتدون الزي العسكري. وقال ليبش دين: "لم يكونوا يرتدون الخوذات وكانوا يرتدون زيًا مختلطًا - عسكريًا ومدنيًا".

قبض المستوطنون على م. وابنه وابن عمه وانهالوا عليهم بالضرب المُبرح. واستطرد م. "تكسرت أضلعي، وفقدت الوعي وقاموا بجريّ مغميًا عليّ". تهوّر المستوطنون في رحاب الدار، وكسروا كل ما طالته أيديهم، وألقوا الطعام على الأرض وحطّموا النوافذ.

بعد فترة طويلة من الطيش والهيجان، أخذت إحدى المستوطنات زوجة م. إلى داخل الدار، وأظهرت لها الضرر مهددة إياها قائلة إنه إذا عادت الأسرة إلى دارها "فسوف يحرقون المنزل على رؤوس ساكنيه. حذرونا بألا نتصل بالشرطة، وإلا سيكون نصيبنا الموت".[47]

"إذا لم ترحل سأطلق النار عليك"

ي. هو أب لسبعة أطفال يعيش في قرية الخضر. يمتلك قطعة أرض تقع بين مستوطنتي نفيه دانيئيل وإلعازار، يزرع فيها زيتون وأشجار فاكهة أخرى. في 21 تشرين الأول/ نوفمبر 2024، وصل ي. إلى الأرض ورأى أن حفارة كانت تعمل فيها. وأكد ليبش دين: "تقدم نحوي أربعة مستوطنين بالزي العسكري. كانوا مُسلحين. أعرفهم من حوادث سابقة حيث صادفتهم في أرضي. رأيت أن الحفارة دمرت المبنى القائم في قطعة الأرض". طلب المستوطنون من ي. أن يُظهر لهم بطاقة هُويّته لكنه رفض. طالبوه بأن يغادر أرضه وهدده أحدهم: "إذا لم ترحل سأطلق النار عليك".

إتصل ي. بضابط التنسيق في الإدارة المدنية وأخبره بوجود أربعة المسلحين في أرضه. أجاب الضابط على الفور: "ليسوا جنودًا بل مستوطنين". إتصل ي. بالشرطة أيضًا في وقت استمرت الحفارة بتدمير وإتلاف قطعة الأرض. بعد فترة من الوقت، وصل إلى الموقع أربعة جنود، فهرب المستوطنون بالزي العسكري من المكان.[48]

"أخرجوني من السيارة، اعتدوا عليّ بالضرب والركل المُبرح في رأسي وجسمي"

توّجه أ. من قرية جيت يوم 12 تشرين الأول/ أكتوبر نحو قطعة أرضه. وأكد ليبش دين: "عندما بدأت في تحميل المعدات في السيارة، لاحظت أن المزارعين الذين عملوا في مكان قريب قدموا راكضين باتجاهي. وكان يطاردهم ثلاثة مستوطنين بالزي العسكري وأحذية رياضية وثلاثة مستوطنين بلباس

47 م. مُتحدثًا لييش دين، نيسان/ أبريل 2024.
48 ي. مُتحدثًا لييش دين، شباط/ فبراير 2024.

مدني معهم، جميعهم مسلحون. [...] دنا المستوطنون الثلاثة الذين يرتدون الزي الرسمي مني، أخرجوني من السيارة واعتدوا عليّ بالضرب والركل المُبرح في رأسي وجسمي. ثم قيدوني وسحبوني نحو منزل في طور الإعمار. في الطريق وقف جندي حقيقي أنقذني من المستوطنين ووقف بجانبي لحمايتي. وقال الجندي: "المُعتدون ليسوا جنودًا، بل مستوطنين بالزي العسكري".[49]

إعتقال تعسفيّ، عنف، وتحقيق من غير سُلطة

خرج ب.، راعٍ يبلغ من العمر 32 عامًا من قرية كفر ثلث، مع شقيقه يوم 9 كانون الثاني/ يناير 2024 لرعي القطيع. نحو ساعة الظهيرة، وصل ثلاثة مسلحين بالزي العسكري، أحدهم كان ينتعل حذاءً رياضيًا. أخذ الثلاثة بطاقات هُوية الإخوة وهواتفهم، وقام الجندي - المستوطن منتعل الحذاء الرياضي "بتكبيلنا وعصب أعيننا". اقتيد ب. وإخوته نحو مستوطنة معاليه شومرون في وقت ابتعد القطيع وتفرّق.

وتابع ب. "في المستوطنة وضعونا في سيارة، اقتادونا مكبلين ومعصوبي الأعين، لا أعرف إلى أين. في مكان ما ترجلنا وانهالوا علينا بالضرب. ضرب مُبرح، خاصة بين الساقين، على الخصيتين. قام أحدهم باستجوابنا وهو يشتم ويصرخ علينا. واستمر الضرب أثناء الاستجواب".

بمرور نحو خمس ساعات، "اقتادنا "الجنود" وألقوا بنا في مكان ما بين أشجار السرو. نزعوا الأصفاد والعصابات عن أعيننا وأعادوا لنا بطاقات الهُويّة والهواتف".

في اليوم التالي، خرج ب. وابن عمه للبحث عن قطيعهم. ولاحظوا وجود ماعزهم في حظيرة داخل مستوطنة كارني شومرون. في نهاية ذلك اليوم، من خلال مستوطن يعرفه الرعاة، أرجع 172 رأس ماعز لهم من أصل 200 يملكونها.[50]

إنتحال شخصية جندي في محاولة لإخفاء الأدلة

صباح يوم 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2025، سمع س. - رجل أعمال من قرية دير دُبوان، صوت انفجار تحت داره. نظر من النافذة ورأى أربعة رجال ملثمين وثلاث سيارات مشتعلة. بعد أن هرب مشعلو النيران، لاحظ س. على الجدار الخارجي للمنزل كتابات نابية باللغة العبرية:"إنتقام" ورسمة نجمة داود. أبلغ س. السلطات على الفور بأمر إضرام النيران المُتعمد.

وأخبر س. ييش دين أنه "في الساعة 6:30 صباحًا، قدم جندي، ووصل سيرًا على الأقدام من جهة البؤر الاستيطانية. كان الجندي يرتدي الزي العسكري حاملًا سلاحًا، لكنه جاء بمفرده. طالب الحصول على

49 أ. مُتحدثًا لييش دين، كانون الأول/ ديسمبر 2023.
50 ب. مُتحدثًا لييش دين، كانون الثاني/ يناير 2024.

نسخة من مقاطع الفيديو التي التقطتها كاميرات الحراسة في محيط الدار. شككت به لأنه جاء بمفرده ولم أعطه الفيديو. غادر وعاد نحو البؤر الاستيطانية".

في الساعة 10:00 وصلت الشرطة الإسرائيلية مع قوة عسكرية. جبوا إفادة س. وطلبوا مقاطع الفيديو من كاميرات الحراسة.[51]

إضرام النيران في سيارات، دير دبوان، 24.10.2025 (الصورة بلُطف العائلة)

"عدنا جميعنا شاعرين بالحظ أننا لم نُقتل"

إنطلق و.، أحد سكان قرية عقربا يوم 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023 مع أقاربه لقطف الزيتون في أراضيهم. بعد بضع ساعات، أبلغهم الجنود أنها منطقة عسكرية مغلقة. دخل خمسة أولاد العائلة السيارة وباشروا الرجوع نحو دارهم، بينما توّجه و. وزوجته مشيًا على الأقدام إلى المنزل. وفي الطريق، ظهرت أمامهم سيارة تحمل لوحة ترخيص إسرائيلية محملة بثلاثة ملثمين بالزي العسكري.

أخبر و. ييش دين: "لقد منعوا سيارتنا من مواصلة السفر نحو الدار. أنزلوا الأولاد من السيارة تحت طائلة التهديد بالسلاح، واعتدوا عليهم ضربًا بالهراوات والعصي، كما رأينا أنا وزوجتي كيف يحطّمون هواتفهم. مزقوا 23 شوال زيتون كانت في السيارة، وألقوا الزيتون على الطريق وسحقوه دهسًا وأمروا الأطفال بالمشي على الأقدام نحو الدار. عدنا جميعنا شاعرين بالحظ أننا لم نُقتل. ومنذ ذلك الحين لم نعد إلى الأرض ولم نقطف حبّة زيتون واحدة".[52]

51 س. مُتحدثًا لييش دين، تشرين الثاني/ نوفمبر 2025.
52 و. مُتحدثًا لييش دين، تشرين الثاني/ نوفمبر 2023.

سياسة عدم الإنفاذ

يتجلى دعم دولة إسرائيل للمستوطنين بالزي العسكري ليس فقط في تسليحهم وتعاون الجيش معهم، إنما أيضًا في سياسة سلطات إنفاذ القانون تجاههم.

تشير البيانات التي جمعتها ييش دين على مدى أكثر من عقدين إلى أن الغالبية العظمى من الشكاوى التي قدمها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين الذين اعتدوا عليهم - مدنيين وجنود - تُغلق دون توجيه لوائح اتهام.[53] علاوة على ذلك، يتنازل العديد من ضحايا الجريمة الفلسطينيين عن حقهم في تقديم شكوى ضد الإسرائيليين في المقام الأول. أسباب عدم الاشتكاء كثيرة، منها خشية من أن تؤدي الشكوى إلى مزيد من الانتقام والأذى، وعدم الثقة بسلطات القانون الاسرائيلية التي يُنظر إليها كجزء من آلية الاحتلال، والصعوبات التي يُراكمها النظام الإسرائيلي أمام الضحايا الفلسطينيين للجريمة حتى يتمكنوا من تقديم شكوى.[54]

في حال الاشتكاء ضد أصحاب الزي العسكري، يُهيئ أن سلطات إنفاذ القانون الإسرائيلية تحاول أكثر فأكثر التهرب من مسؤوليتها عن التحقيق في الحوادث. عندما يعتدي إسرائيلي بزي عسكري على فلسطيني، لا يكون بمقدور ضحية الجريمة أن يعرف ما إذا كان جنديًا عاديًا أو مستوطنًا من وحدة الحامية الاقليمية أو أحد أفراد قوة التدخل السريع التابعة للمستوطنة؛ كم بالحري معرفة ما إذا كان جنديًا منتظمًا أم مدنيًا يتظاهر بأنه جندي. لذلك، فإن الفلسطيني الذي قرر تقديم شكوى ضد أحد أصحاب الزي العسكري الذي اعتدى عليه أو أذاه يتوجه للنيابة العامة العسكرية، بطلب أن تقوم الشرطة العسكرية بالتحقيق في الأفعال. ومع ذلك، تُظهر تجربة ييش دين أنه في كثير من الحالات التي تم فيها تقديم شكاوى تُعنى بالاعتداء أو الأذى اللاحق بالفلسطينيين من قبل مستوطنين بالزي العسكري، تهربت سلطات الإنفاذ من واجبها في التحقيق، لدرجة أنه يُهيئ كونها سياسة متعمدة.

"لم يكن هناك أي نشاط عسكري في المنطقة"

م. هو أحد سكان مادما. صباح يوم 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، خرج م. مع عائلته لقطاف ثمار الزيتون في أرض خاصة تملكها العائلة محاذية لمنازل القرية. قرابة الساعة 10:00 وصلت سيارة تندر بيضاء وترجّل منها ثلاثة رجال مسلحين بزي الجيش.

طلب م. من أفراد أسرته مغادرة المكان، وجمع هو وأخوه معدات قطف الزيتون وتوّجهوا نحو ساحة المنزل الأقرب إلى قطعة الأرض. وأخبر م. ييش دين: "طاردنا الجنود الثلاثة ووصلوا إلى ساحة

53 ييش دين، تطبيق القانون على المدنيين الإسرائيليين في الضفة الغربية (عنف المستوطنين)، مُعطيات رصد ييش دين 2005-2025 (كانون الأول/ ديسمبر 2025)؛ ييش دين، مُدة معالجة شكاوى تُعنى باعتداءات الجنود على السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية – مُعطيات 2016-2025 (كانون الأول/ ديسمبر 2025).

54 توجد محطات الشرطة الإسرائيلية في الضفة الغربية داخل المستوطنات، وبالتالي يُمنع الفلسطينيون من دخولها بحرية. يضطر ضحايا الجريمة الذين تمكنوا بالفعل من الوصول إلى محطة شرطة للانتظار ساعات طوال كي يتمكنوا من تقديم الشكاوى، بسبب عدم القدرة على التنسيق مسبقًا وبسبب قلة توافر المحققين الناطقين باللغة العربية.

المنزل. دون أن أقول أي شيء، أخذوا هواتف وبطاقات هويّتي أنا وأخي، وبعد فترة وجيزة أرجعوها. صوّب أحد الثلاثة السلاح نحونا، وأخذ الاثنان الآخران منفضة الزيتون والبطارية، واعتلوا الشاحنة". تبلغ قيمة المعدات المسروقة نحو 2,600 شيكل.[55]

أصحاب الزي العسكري يهددون بالسلاح ويسرقون معدات قطف الزيتون، مادما، 11.11.2023 (الصورة بلُطف العائلة)

في كانون الأول/ ديسمبر 2023، توجهت ييش دين نيابة عن عائلة م. بشكوى إلى المدعي العام العسكري للشؤون العملياتية في النيابة العامة العسكرية، مطالبة بفتح تحقيق ضد الرجال الثلاثة بالزي العسكري للاشتباه في قيامهم بعملية سرقة وتجاوز السلطة بموجب قانون القضاء العسكري. بعد أربعة أشهر، جاء جواب النيابة العامة العسكرية مؤكدًا بعد الفحص أنه "لم يكن هناك أي نشاط عسكري في المنطقة" وبالتالي يجب إحالة الشكوى "إلى عناية الشرطة الإسرائيلية".[56]

بعد يومين، أرسلت ييش دين جوابًا للنيابة العامة العسكرية مرفقًا بتوثيق مُصوّر للجنود بالزي العسكري وهم يهددون م. وعائلته بالسلاح ويسرقون منفضة الزيتون الكهربائية. وأضافت ييش دين أن "عدم ذكر أي نشاط عسكري بالمنطقة في سجلاتكم لا يعني أنه لم تُرتكب أي مخالفة من قبل الجنود، بل علاوة على ذلك، فإن عدم ذكرها في سجلاتكم في المكان والزمان الموصوفين قد يشير عمليًا إلى أن هؤلاء الجنود تصرفوا من دون صلاحية أو سُلطة، ما يُراكم مخالفات إضافية على جريمة السرقة". طالبت منظمة ييش دين بفتح تحقيق في الشرطة العسكرية المُحقِقة ضد الجنود الذين شوهدوا في توثيق الحادثة.[57]

ردًا على هذا التوّجه، إدعى المدعي العام للشؤون العملياتية أن التحقيق والمعالجة القانونية للشكاوى تُحدد "بأي حال من الأحوال وفقًا لظروفها، ومع الأخذ بالاعتبارات المختلفة، بما في ذلك مسألة ارتباط الشبهات – سواء كانت

55 م. مُتحدثًا لييش دين، تشرين الثاني/ نوفمبر 2023.
56 النيابة العامة للشؤون العملياتية في جوابها لييش دين، 17.3.2024.
57 ييش دين في خطابها للنيابة العامة العسكرية للشؤون العملياتية، 19.3.2024.

ذات طابع عسكري أم مدني".[58] على الرغم من أنها لم تعترض على حقيقة كون المعتدين يرتدون زيًا عسكريًا للجيش، وجهّت النيابة العامة العسكرية ضحية الجريمة لتقديم شكوى إلى الشرطة من جديد.

4. ההחלטה לגבי הגורם המטפל (בשלב החקירה וההחלטה במישור המשפטי), מתקבלת בכל מקרה לפי נסיבותיו, ובראי שיקולים רבים ושונים, ובהם שאלת הזיקה של החשדות - האם בעלת אופי צבאי או אזרחי. בהתאם, ייתכן כי חשד לעבירה שלא נעשתה אגב או בזיקה לשירות הצבאי או למשימה הצבאית, יטופל על ידי גורמי האכיפה האזרחיים, גם אם החשוד לבש מדים בעת העבירה הלכאורית.

4. بكل حال من الأحوال، يُتخذ القرار حول الهيئة المعنية التي تعالج الملف (في مرحلة التحقيق واتخاذ القرار على الصعيد القضائي)، بموجب ظروف الملف، وبالأخذ باعتبارات عديدة ومتنوّعة، وبينها مسألة العلاقة بالشُبهات – هل هي ذات طابع عسكري أم مدني. وعليه، من المُحتمل أن الاشتباه بجريمة لم تُرتكب أصلًا أو ذات علاقة بالخدمة العسكرية أو بمهمة عسكرية، تتولى مُعالجته جهات الإنفاذ المدنية، حتى وإن كان المُشتبه يرتدي زيًا عسكريًا عند اقتراف الجريمة المزعومة.

من جواب المدعي العام العسكري للشؤون العملياتية إلى ييش دين، 17.4.2024

في أيلول/ سبتمبر 2024، وعقب عدد من الحالات التي جاء جواب النيابة العامة العسكرية جوابًا مماثلًا إزاء حوادث عنف ضد الفلسطينيين بتوّرط أصحاب الزي العسكري فيها، توّجهت ييش دين إلى المستشارة القضائية للحكومة وللمدعية العامة العسكرية الرئيسية. وشمل التوّجه طلبًا عاجلًا للحصول على إرشادات رسمية فيما يتعلق بالجهة المسؤولة والمُخوّلة التي يتوجب عليها التحقيق في الجرائم التي يرتكبها جنود من سكان المستوطنات بالضفة الغربية تجاه الفلسطينيين.

أرفقت ييش دين أمثلة لحوادث اعتدى فيها مدنيون إسرائيليون بالزي العسكري على فلسطينيين أبرياء من دون سبب ودون سُلطة أو صلاحية، ورغم أن ضحايا الجريمة قدموا شكاوى، لم يُفتح أي تحقيق من قبل أي هيئة رسمية في شأنها. كما ورد في الرسالة أن جواب النيابة العامة للشؤون العملياتية يزرع الغموض والارتباك ويُضلل فيما شأن الجهة التي يتوجب التوّجه إليها عند ارتكاب جريمة من قبل أصحاب الزي العسكري، بما أن أي شخص عادي لا يستطيع أن يُحدد إذا ما كانت الجريمة "ذات طابع عسكري أم مدني" وإذا كان الشخص الذي يرتدي الزي الرسمي وارتكب الجريمة بحقه يصب في نطاق صلاحيات تحقيق الجيش أو الشرطة.

وأوضحت الرسالة أن سياسة عدم التحقيق وعدم الملاحقة القضائية عند ارتكاب جرائم جنائية ضد السكان الفلسطينيين المحميين، كما يتبين من الجواب المُوّحد الوارد من المدعي العام للشؤون العملياتية، يُشكّل انتهاكًا صريحًا للقانون الدولي.

في ختام الرسالة، أكدت ييش دين بأنه عندما تحيل النيابة العامة للشؤون العملياتية الضحايا لتقديم شكاواهم إلى الشرطة، فهذا يعني المُماطلة في مُعالجة الشكاوى في أحسن الأحوال، وعدم استنفاد التحقيق في أسوأ الأحوال. وذلك، أنه قد علمتنا التجربة أنه عندما يتم تقديم شكوى إلى الشرطة إزاء حادث متورط فيه شخص بزي عسكري، فإنها تزعم عدم امتلاك صلاحية أو سلطة التحقيق في الحادثة أو أنها تغلق الملف. يدور الحديث عن سياسة خالقة للفشل بالتحقيق، وفقدان الأدلة الحاسمة بسبب المُماطلة المُعتبرة في فتح ملف تحقيق وتُثير

58 المدعي العام العسكري للشؤون العملياتية في جوابه لييش دين، 17.4.2024.

القلق الشديد من عدم فتح التحقيق على الإطلاق. سياسة عدم الإنفاذ هذه، تترك ضحايا الجريمة الفلسطينيين خائري القِوى عاجزين بمواجهة العنف الذي يستهدفهم، ويعتبرها المُجرمون الإسرائيليون تفويضًا وموافقة ضمنية لمواصلة تصعيد نشاطهم الإجرامي وهم يرتدون الزي العسكري ضد الفلسطينيين.[59]

في كانون الأول/ ديسمبر 2024، وصل جواب من النيابة العامة للشؤون العملياتية والذي كرر مبدئيًا نفس الادعاءات ولم يقدم استجابة فعالة لضحايا الجريمة. صحيح حتى كانون الأول/ ديسمبر 2025، لم يرد أي جواب من المستشارة القضائية للحكومة.

"أحيل التحقيق إلى سُلطة أخرى"

في ساعات الصباح الباكر من يوم 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، انطلق ف. مع ابنه البالغ من العمر12عامًا لرعي قطيعهم. أكد ف. أنه بمرور بضع دقائق "لاحظ أن مستوطنًا نعرفه جيدًا، يرافقه مستوطنان آخران، "جندي" مُسلح وخمسة كلاب خرجوا أيضًا للرعي مع قطيع المكوّن من نحو 20-30 رأسًا من الأغنام. كان المستوطن مسلحًا وكان يرتدي زيًا عسكريًا وأحذية عادية".

"الراعي" بالزي العسكري، 25.10.2023 (الصورة بلُطف ف.)

59 ييش دين بتوجهها للمستشارة القضائية للحكومة والمدعية العامة العسكرية الرئيسية، 10.09.2024.

دنا ف. من من مجموعة الإسرائيليين، وأوضح لهم أنهم دخلوا أرضه وطلب منهم مغادرة المكان. رد المستوطن "بشتمي وتهديدي بأننا نستحق الذبح، على وقع ما فعلته حماس في غلاف غزة".

إتصل ف. بشقيقه وطلب منه أن يستدعي الشرطة للمكان. بعد فترة وجيزة، ظهرت سيارة جيب مع أربعة جنود. بعد استيضاح مع الإدارة المدنية، اتضح للجنود أن هذه أرض خاصة مسيّجة بجدار تملكها أسرة ف. وطالبوا المستوطن ورجاله بمغادرة الموقع.

في الساعة 16:00 ظهر المستوطن مرة أخرى مع القطيع، وهذه المرة مع مستوطن آخر و"جندي". حاولوا اختراق السياج بالقوة والدخول إلى الأرض. عاد الجنود وممثلو الإدارة المدنية إلى الموقع مرة أخرى. وقال ف: "كان الجنود في هذه المرحلة على مسافة نحو 200 متر من الأرض وصرخوا للمستوطن كي يغادر الأرض. دنا الجنود منا سيرًا على الأقدام ثم أخرج المستوطن صاعقًا كهربائيًا وضربني به. فقدت السيطرة، أصبت بالاختلاج وهويت أرضًا. عندما سقطت، ركلني المستوطن وضربني بعقب سلاحه. أغمي عليّ. عندما استعدت الوعي، كان المستوطن مستمرًا بشتم الجميع، وقف الجنود ولم يحركوا ساكنًا. كرر المستوطن تحذيراته بأنه "سيذبحني ويقتل ابن العاهرة هذا. لا أرض لكم، كلها لنا. إذهب إلى الأردن، يا ابن العاهرة، وسوف يفعلوا فعلهم بك".

في النهاية، أبعد الجنود والشرطة المستوطنين وأحيل ف. إلى المستشفى لتلقي العلاج، حيث مكث بالمستشفى ليلة واحدة. بمرو أربعة أيام، ذهب ف. لتقديم شكوى في محطة شرطة كريات أربع. "عاملني الشرطي بعنصرية، لم يسمح لي بالكلام وحدثني بفظاظة. شعرت أنه لم يأخذ مني إفادة، بل كان يستجوبني كما لو كنت متهمًا يخضع للتحقيق. هددني بألا أقدم شكاوى من جديد وتساءل عما إذا كنت قد سقطت عمليًا ولم يلمسني أحد".[60]

بمرور قرابة أسبوعين، أغلقت الشرطة ملف التحقيق على أساس "الإحالة إلى سلطة أخرى"، دون تحديد أي سلطة. قدمت ييش دين استئنافًا باسم ف. على إغلاق ملف التحقيق، وفي أيلول/ سبتمبر 2024 ردت شرطة الخليل على الاستئناف قائلة: "تم فحص ملف التحقيق بعمق، على ضوء كون المشتبه به في الخدمة الاحتياطية النشطة، أغلق ملف التحقيق بحجة إحالته إلى سلطة أخرى، ونُقل الملف لمواصلة الاجراءات لدى الشرطة العسكرية المُحقِقة. على ضوء ما ورد أعلاه، يتوجب عليكم التوّجه إلى الشرطة العسكرية المُحقِقة من أجل تلقي تحديث حول التحقيق مع المشتبه به والتعامل مع ملف التحقيق".[61]

توّجهت ييش دين إلى النيابة العامة العسكرية باسم ف.، وبدورها أجابت في كانون الثاني/ يناير 2025 في معرض ردها "أحيل شأن توجهاتك مؤخرًا لمُعالجة الشرطة الإسرائيلية - محطة الخليل وتم استلامه هناك. جدير بالذكر أنه تم استلام الملف لدى الشرطة العسكري المُحققة في شهر تشرين

60 ف. مُتحدثًا لييش دين، تشرين الثاني/ نوفمبر 2023.

61 شرطة الخليل في جوابها لييش دين، 17.9.2024.

الأول/ أكتوبر 2023 وتبين أنه للوهلة الأولى، باعتبار طابع الحادثة شأن الشكوى، يجب إحالتها إلى الشرطة الإسرائيلية، ولكن بسبب خطأ، كان هناك تأخير في إحالتها إلى الشرطة الإسرائيلية".[62]

صحيح لكانون الأول/ ديسمبر 2025، بمرور عامين من الاعتداء على ف.، تتعامل شرطة الخليل مع ملف التحقيق.

في حين أن النيابة العامة العسكرية ترفض معاينة شكاوى اعتداءات المستوطنين بالزي الرسمي على الفلسطينيين والتحقيق فيها، قدمت ييش دين ما بين 2023 و2025 ما مجمله 16 شكوى إلى الشرطة تُعنى بحوادث تورط فيها مستوطنون بالزي العسكري. ولا تزال خمس من الشكاوى قيد التحقيق، وأغلقت عشر ملفات تحقيق (بينها ثمانية بحجة جاني مجهول) وأحيل ملف تحقيق واحد إلى الشرطة العسكرية المُحقِقة - حيث لا يزال قيد التحقيق. لم تُوّجه أي لائحة اتهام.

غياب استجابة موضوعية من الهيئات المسؤولة عن إنفاذ القانون في الضفة الغربية إنما يوحي للمستوطنين المجرمين أن السلطات الإسرائيلية تشجعهم على مواصلة أفعالهم، تاركة السكان الفلسطينيين عاجزين وعرضة للعنف والتنكيل والاعتداء من أصحاب الزي العسكري الاسرائيليين - جنود ومدنيون على حدٍ سواء.

62 النيابة العامة للشؤون العملياتية، النيابة العامة العسكرية في جوابها لييش دين، 22.1.2025.

تلخيص

سلّحت إسرائيل آلاف المستوطنين وزوّدتهم بالزي العسكري ومنحتهم القوة الفتاكة بغياب آليات إشراف ورقابة على تفعيلها. إطلاق نار، اعتداءات، تعدي على الممتلكات والأراضي، سطو وسرقة، وإتلاف الممتلكات، ليست سوى بعض الأمثلة على الحوادث التي ارتكب فيها مدنيون إسرائيليون جرائم ضد الفلسطينيين بالسلاح وبالزي العسكري في العامين الماضيين. هذه الاعتداءات، ارتكبها مستوطنون - جنود بصفة عسكرية، في تجاوز للصلاحيات والسُلطة، مستوطنون - جنود كانوا في إجازة وليس في إطار أي عمل أو نشاط رسمي، أو مستوطنين بالزي العسكري تصرفوا بشكل مستقل كما يحلو لهم.

تُشكّل وحدات الحامية الإقليمية، مركّزي الأمن المحلي العسكريين، وقوات التدخل السريع جزءًا من منظومة الحراسة والأمن العسكرية - المدنية للمستوطنات الاسرائيلية بالضفة الغربية. لم يحلل هذا التقرير هذا التصوّر الأمني أو يدرس مدى حاجته. ومع ذلك، يُثبت تقرير "مستوطنون بالزي العسكري" أن سياسة اسرائيل أنشأت ميليشيات مدنية مُسلّحة في الضفة الغربية وأدت لوقوع عدد لا يُحصى من الحوادث والحالات التي استغل فيها المستوطنون قوتهم والصلاحيات التي منحتهم إياها الدولة واعتدوا عمدًا على الفلسطينيين، في ما يُعتبر جزءًا من التصوّر الأيديولوجي الذي يهدف للنهوض بالمصالح الاستيطانية.

أوكل القانون الدولي مسؤولية أمن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وسلامتهم إلى القائد العسكري. نقلت إسرائيل بعض صلاحيات ووسائل الجيش إلى أيدي مدنيين يحملون أيديولوجية قومية - مسيحانية، يطمحون إلى تهجير الفلسطينيين وتوسيع الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية. وقد أدت هذه الممارسة إلى طمس متعمد للمعالم التي تميّز بين المدنيين والقوات العسكرية وإلى اعتداءات منهجية من مستوطنين بالزي العسكري على الفلسطينيين.

يرتدي أفراد قوات الأمن الزي العسكري لتمييزهم وتقديم علامة مرئية لكونهم أصحاب الصلاحيات، وأنه يتوجب عليهم التصرّف بموجب القانون ولأجله، وبموجب التزام القائد العسكري. من جانب آخر، حينما يضع مدنيًا الزي العسكري دون إذن أو يتصرف خارج نطاق صلاحياته وسلطته، فإنه يطوّع القانون لإرادته، ويرتدي "حلّة" الانتماء للجيش ويسيء استخدام السلطة التي يضمنها له الزي. علاوة على ذلك، فإن تجاهل سلطات إنفاذ القانون لنشاط المستوطنين الاجرامي بالزي العسكري، يسمح باستمرار المدنيين الإسرائيليين بتفعيل القوة المحظورة وبالتالي ينزع سيادة القانون عن الزي العسكري.

على الرغم من أن العديد من المستوطنين الذين تم تجنيدهم ببداية الحرب إلى قوات التدخل السريع وكتائب الحامية الاقليمية، لا يخدمون اليوم في خدمة احتياط نشطة، سمح لهم الجيش الاحتفاظ بالسلاح والزي العسكري. بهذا الشكل، تحقق اسرائيل غايتين تسعى لهما. أولًا، الهدف الأصلي - "حماية إقليمية"، مساندة قوات الأمن بحماية المدنيين الاسرائيليين الذين يقطنون بمستوطنات الضفة الغربية. ثانيًا، توظيف المستوطنين للسلاح والزي العسكري بالجريمة لأجل المسّ بالفلسطينيين والاعتداء عليهم وتهجيرهم من أراضيهم، يساعد إسرائيل على تحقيق طموحها بوضع يدها على المزيد من أراضي الضفة الغربية وضم الأراضي خالية من سكانها.

حوّلت سياسة إسرائيل المستوطنين بالزي العسكري لنوع من مقاول فرعي للجيش في الضفة الغربية، وتركهم دون الحد الأدنى من الإشراف. عمليًا، تُسلّح اسرائيل قوات مدنية تنفذ نشاطًا إجراميًا بالضفة الغربية وتدعمها، من خلال جملة أمور منها عدم إنفاذ القانون عليها. وبذلك، تُهمل إسرائيل السكان الفلسطينيين المحليين وتتركهم عرضة لعنف الميليشيات المدنية وتعارض التزامها وفقًا للقانون الدولي.

التوصيات

1. يجب على إسرائيل إعادة النظر في السياسة التي يقوم فيها الجيش بتفويض سلطته لمدنيين وتسليحهم، على الرغم من أن لهم مصالح تتعارض بوضوح مع التزام القائد العسكري بالحفاظ على النظام العام وأمن السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية.

2. من أجل منع المزيد من الأذى للفلسطينيين ومنع تكرار اعتداءات المستوطنين بالزي العسكري عليهم، حريّ بالجيش والشرطة الإشراف عن كثب على توزيع الأسلحة على المدنيين، وإجراء تدريبات على استخدامها وضمان أن من يحصل على السلطة والسلاح لن يتجاوز صلاحياته والسلطة الممنوحة له أو يحيد عن نطاق ومساحة الحراسة المُحددة له.

3. يتوجب على سلطات الإنفاذ الإسرائيلية برئاسة المستشارة القضائية للحكومة والنيابة العامة العسكرية تحديد الهيئة المُخوّلة بالتحقيق ومقاضاة المستوطنين بالزي الرسمي الذين اعتدوا على فلسطينيين وأذوهم، وإصدار تعليمات لسلطات الإنفاذ باتخاذ الاجراءات ضد المُجرمين الجُناة.